الفصل الثانى

العولمة والاقتصاد

ـ سمات العولمة الاقتصادية.

ـ العولمة الاقتصادية.

ـ مظاهر العولمة الاقتصادية.

ـ أفريقيا ـ والعولمة الاقتصادية دول " الكومليسا ".

ـ مؤتمر القمة الأفريقى الأوربى بمشاركة ٦٧ دولة.

ـ زعزعة استقرار العولمة الاقتصادية.

ـ مجموعة الـ ١٥.

obeikandl.com

obeikandl.com

العولمة اقتصاديا :

خشى الأوربيون فى مطلع الثمانينات من مجتمع الثلثين أى مجتمع الرفاهية التى يتمتع بها الثلثان ويقابلة مجتمع الثلث من المعوزين ــ زأدركوا أن هذا الثالث الفائض عن الحاجة سيصبح مصدر إزعاج وتوتر وهزات اجتماعية مفاجئة.

خرجت الليبرالية الجديدة ـ منتصرة على الشيوعية بعد سقوطها وسقوط قلعتها الإتحاد السوفيتى رافعة شعارها ـ حرية السوق ستحل كل المشاكل وتقضى على البطالة والفقر وستحقق مجتمع الرفاهية ليس من المجتمع الغربى فحسب بل فى العالم بأسره وعلق الفقراء فى العالم أملا عريضة على الوصفية السحرية الجديدة وأداروا ظهورهم إلى التجارب الاشتراكية على اختلاف أنواعها ورأوا أن الخلاص الوحيد يمكن فى تقليد النموذج الليبرالى،وقد سعى زعماؤه إلى فرضه على جميع أنحاء العالم عبر البنك العالمى وصندوق النقد الدولى والمنظمة العالمية للتجارة وغيرها من المنظمات الدولية. ولكن سرعان ماخابت الأمال وانكشفت الحقائق المرة فقد حقق أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون فى البولرصات المالية أرباحا خيالية على حساب الفئات الاجتماعية الضعيفة وعلى حساب الدول نفسها وبدأ الإنهيار النقدى منذ أكتوبر ١٩٨٧ م .

ونذكر سمات العولمة الاقتصادية فى الأتى:

- تمتد عالمية رأس المال فى اتجاهات متعددة ــ (المنظمات الاقتصادية والمالية والدولية الرسمية ــ نحو مركز القرار الاقتصادى ــ المالى الداخلى وأجهزة الدولة .

❖ انتشار الشركات العابرة للحدود ـ حوالى ٣٧٠٠ شركة وفروعها ١٧٠٠٠٠ منتشرة فى جميع أنحاء العالم . (٦٢ شركة لليابان ـ ٥٣ شركة أمريكا ـ ٢٣ ألمانيا ـ ١٩ فرنسا ـ ١١ بريطانيا ـ٨١ سويسرا ـ٦ كوريا الجنوبية ـ ٥ إيطاليا ـ ٤ هولاندا.

❖ تأسيس المنتدى الاقتصادى العالمى فى قرية سويسرية " دافوس " من أجل تعميق الحوار بين تعميق الحوار بين قوى سياسة واجتماعية مختلفة الرؤى حول أفضل السبل لتحقيق تنمية شاملة ومتناسقة وبخاصة فى المناطق التى تشكو من التخلف والفقر.

❖ إن قوة رأس المال العالمى وسيطرها على الاقتصاد العالمى ـ لا تحميها من الأنهيار ـ (مثل كارثة يوم الجمعة الأسود سنه ١٩٢٩ م ـ بإفلاس مصرف واحد كبير يمكن يتسبب فى إفلاس مصارف أخرى فى العالم.

obeikandl.com

العولمة الاقتصادية :

النظم الاقتصادية المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة فى بعضها البعض ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها.

النظام العالمى اليوم نظام واحد تحكمة أسس عالمية مشتركة وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية.

obeikandl.com

العولمة الاقتصادية ـ هى انتقال مركز الثقل الاقتصادى العالمى من الوطنى إلى العالمى ن ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية.

إن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من إهتمامه بأى أمر حياتى أخر ربما فى ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التى تتراجع تدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية.

العولمة الاقتصادية التى تفترض أن العالم قد أصبح وحدة اقتصادية واحدة تحركة قوى السوق التى لم تعد محكومة بحدود الدول القومية وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات.

العولمة الاقتصادية هى الرأسمالية وتستمد حيوتها من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية ـ وإن هدف العولمة الاقتصادية هو تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأى أمر حياتى أخر بما فى ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التى تتراجع تتدريجيا وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية.

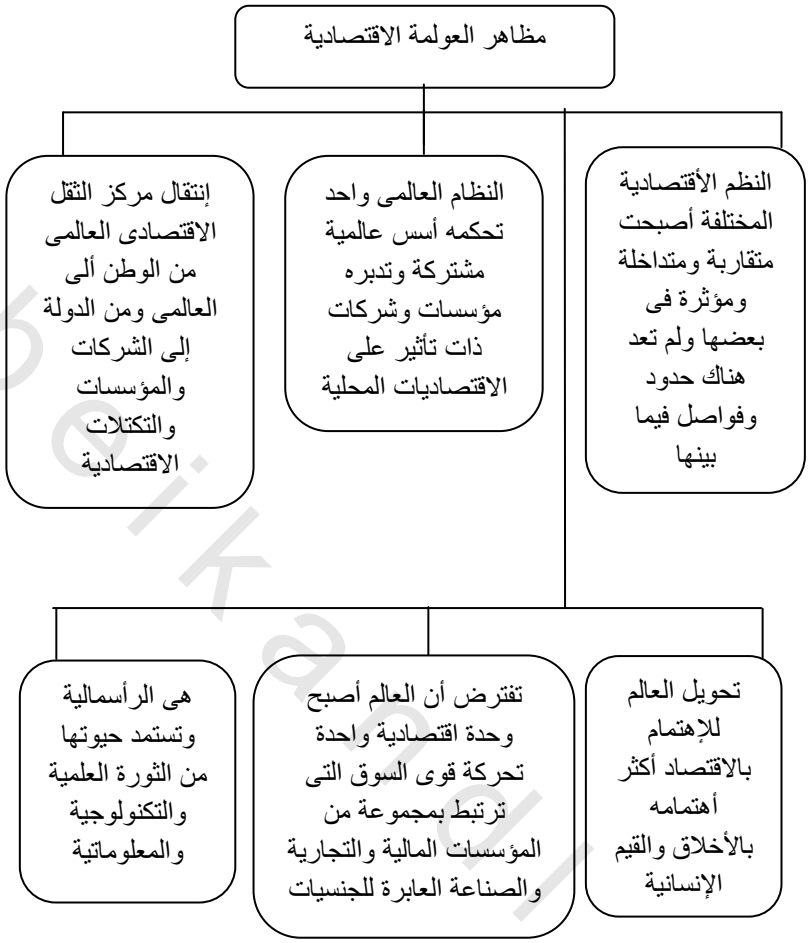

إن الشركات لم يعد لها هوية أو جنسية محددة ولم تعد تنتمى لدولة ولا تعترف بموطئ قدم واحدة ولاتؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية كما أن ليس لهذه الشركات من مقر واحد.

وهذه الشركات موجودة بنشاطاتها وعملياتها وبسلعها واستثماراتها فى كل أرجاء العالم إلا أن الجزء الأكبر و الأهم من نشاطاتها يتركز حول ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية تتركز فيها ثروة تقدر بحوالى ٢٠ تريليون دولار أى أكثر من ٨٠ ٪ من إجمالى الناتج

القومى العالمى ، وتستأثر بحوالى ٨٥ ٪ من إجمالى التجارة العالمية هذه المناطق هى أرض " اليورو " وهى الوحدة النقدية الجديدة لدول السوق الأوربية المشتركة والتى بدأ تطبيقها فى اليوم الأول من عام ١٩٩٩م ، ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتى تعرف بالنافتا ، وتضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وأخيرا محيط الين الذى يضم اليابان والصين ودول جنوب شرق أسيا . وهى الدول التى برزت أخيرا كقوى صناعية ومالية جديدة على الساحة الاقتصادية العالمية بعد أن حققت خلال الثمانينات أكبر قدر من النمو الاقتصادى فى العالم.

ولكن وبالإضافة إلى الشركات العابرة للحدود والتى ساهمت فى بروز العولمة الاقتصادية فإن العالم يبدو مندفعا وبقوة نحو العولمة التجارية والمالية فقد حدث تزايد فى حجم ونطاق التجارة العالمية كما برز اتجاه عالمى متصاعد نحو التحرير الكامل للتجارة العالمية التى دخلت مرحلة الانفتاح التام وغير الخاضع للقيود أو التحكم،وذلك بعد توقيع اتفاقية الجات وقيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦ م وتضم هذه المنظمة فى عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة ألى ٣٠ دولة أخرى هى الأن فى المراحل المختلفة من إجراءات الأنضمام إلى عضويتها أكثر من ١٤٠ دولة إلى ٣٠ دولة أخرى هى الأن فى المراحل المختلفة من إجراءات الإنضمام إلى عضويتها.

Frist Reglonal Economic Conference of The Common Market For Eastern and Southern Africa.

obeikandl.com

أفريقيا والعولمة الاقتصادية (إنشاء الكوميسا)

أعرب السيد " كلاوس شواب " رئيس منتدى " دافوس " الاقتصادى عن سعادته لما استمع إلية من التزام قوى فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا وهى أول خطوة لتدعيم الاستثمارات الأجنبية فى أفريقيا . وحدد ثلاثة أبعاد لأداء الاقتصاد العالمى فى المرحلة القادمة وهى: ـ

١ ـ العولمة. ٢ ـ الضغط التى يفرضها الوقت والسرعة فى كل شئ.

٣ ـ المعرفة. والمعرفة أصبحت عاما تنافسيا استراتيجيا . وأفريقيا لم تعد تعتمد فى المقام الأول على الموارد الطبيعية ولكن تعتمد على الشباب الذين هم شعلة العالم الجديد.

وقد حدد أهداف ثلاثة لدول الكوميسا فى الأتى:

١ ـ تطوير ايدلوجية التجديد المتواصل والمستمر ـ جعل أن هناك قدرة متكاملة من أجل التجديد المتواصل من الدول المشتركة فى الكوميسا.

٢ ـ إن أفريقيا لابد أن تستفيد من الاقتصاد الجديد والتقنية الحديثة.

٣ ـ له رسالة إيجابية قوية باعتبار أن أفريقيا هى مكون نشيط فى العولمة الاجتماعية والاقتصادية.

ظهور الكوميسا : أوصت منظمة الواحدة الأفريقية فى أبريل سنه ١٩٩٨ بإنشاء مجموعة من التكتلات الاقتصادية ذات البعد الجغرافى الإقليمى التى تتشابه فى ظروفها الاقتصادية بحيث تكون فى النهاية ما يمكن أن يطلق عليه الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وقد أنشئت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا فى ١٩٨١ م ودخلت حيز التنفيذ فى عام ١٩٨٢ م وفى عام ١٩٩٣ م تم التوقيع على المعاهدة التى تقضى بتحويلها ألى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا التى عرفت بـ " الكوميسا " ودخلت حيز التنفيذ فى نهاية ١٩٩٤ م.

وقعت مصر على الأتفاقية فى ٢٩/ ٦/ ١٩٩٨ م وصدر قرار بتاريخ ٢/١٨/ ١٩٩٩ م يبدء تنفيذ مصر لإلتزاماتها تجاه دول الكوميسا . كما وقعت جيبوتى على الإتفاقية فى أغسطس ١٩٩٨ م وأصبح عدد الدول المشتركة أحدى وعشرين دولة وقد نصت المادة الثانية من اتفاقية الكوميسا ـ على أنها مفتوحة لدخول أعضاء جدد.

ويمكن تقسيم دول الكوميسا إلى أربعة مجموعات :

المجموعة الأولى: ـ الدول المصدرة للبترول (أنجولا والكونغو) .

المجموعة الثانية: ـ دول تتركز صادرتها فى سلعة واحدة أو سلعتين على الأكثر من السلع الزراعية أو المعدنية وتتمثل فى بوروندى وأثيوبيا ومالاوى ورواندا وسيشل وأوغندا.

المجموعة الثالثة: ـ دول تتضمن صادراتها العديد من السلع الزراعية الأولية وتتضمن السودان ومدغشقر وتنزانيا.

المجموعة الرابعة: ـ الدول ذات الدرجة الأعلى نسبيا من حيث التنوع فى هياكلها الاقتصادية وفى مقدمتها مصر وموريشيوس وكينيا وزمبابوى.

وقد قامت مصر بجولة من رجال الأعمال لبعض دول الكوميسا أدت إلى:

- ❖ دعوة جيبوتى للاستثمارات المصرية للاستفادة من ميناء جيبوتى .
- ❖ توقيع خمس اتفاقات بين مصر وتنزانيا فى مجالات الاقتصاد والفن والسياحة وحماية الاستثمارات .
- ❖ إنشاء بنك مصرى ومنطقة صناعية باستثمارات مشتركة بين مصر وكينيا.
- ❖ إقامة مجمع صناعى متكامل باستثمارات مصرية فى أوغندا يضم ٤٠ مصنعا تعتمد على مايتوافر من موارد زراعية فى أوغندا.
- ❖ اخفضت شركة مصر للطيران نولون الشحن الجوى إلى كينيا.
- ❖ مد شبكة مصر للطيران إلى خمس دول جديدة فى الكوميسا (جيبوتى وموريشوش ــ وسوازيلاند ــ وزيمبابوى ــ والكونجو الديمقراطية.
- ❖ أعفاء رحلات طيران دول الكوميسا من رسم الهبوط والخدمات الملاحية فى المطارات المصرية لمدة سنه.
- ❖ إنشاء شركة الجنوب لترويج المنتجات المصرية فى دول الكوميسا.
- ❖ إنشاء الشركة العربية الأفريقية للدراسات التسوقية والاقتصادية لتعريف المستهلك الإفريقى بالمنتجات المصرية.

القيود والمعوقات التى تواجه صادرات دول الكوميسا :

المعوقات الخارجية المتمثلة فى القيود التجارية التى تفرضها دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية " OECD "

السياسات المحلية : قد يرجع ضعف أداء صادرات دول الكوميسا إلى اتباع سياسات اقتصادية غير مناسبة.

القيود الإقليمية : لقد أسفر التنفيذ الفعلى للمعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة. لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا " عن بعض الصعوبات ولعل أهمها يتعلق بتنفيذ التخفيضات فى الرسوم الجمركية . كما ظهرت أيضا بعض المعوقات بشأن تطبيق قواعد المنشأ حتى تكتسب سلعة ما صفة المنشأ الوطنى.

فى ضوء هذه المعوقات الإقليمية نجد أنه من الأهمية بمكان مناقشة موضوع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا" بين النظرية والتطبيق فقد نصت المعاهدة المؤسسة للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقا " الكوميسا " على ضرورة إتباع التدرج فى تطبيق صور ومراحل التكامل الاقتصادى الإقليمى المختلفة ـ بحيث تبدأ من أقل المستويات وتتدرج ألى أعلى المستويات وهى منطقة التجارة الحرة ، الإتحاد الجمركى ، السوق المشتركة الإتحاد الاقتصادى . (الجماعة الاقتصادية).

و يمكن تلخيص أهداف دول الكوميسا فى الأتى :

١ ـ تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التجارة البيئية.

٢ ـ زيادة الوعى الإقليمى والدولى بهذا التجمع بالمواد والقدرات باعتباره أكبر منطقة تجارة حرة فى أفريقيا تضم سوقا واسعة ويبلغ عدد سكانها ثلاثمائة وثمانين مليون نسمة ويوصل إجمالى تجارتها الخارجية

إلى ما يزيد على إثنين وستين مليار دولار سنويا وفق الأرقام المسجلة لعام ١٩٩٨ م.

٣ ـ التعريف بالإمكانات الهائلة والفرص المتميزة التى تنتجها منطقة الكوميسا للمستثمرين ورجال الأعمال الأفارقة و الأجانب.

وهذه الظاهرة " الكوميسا " شاهد حى على جد يتنافى التفاعل مع ظاهرة العولمة ودليل صادق على قدرتنا على أنشاء منظومة اقتصادية إقليمية متميزة توفر للقطاع الخاص الخارجى مناخا مواتيا للنهوض بدوره فى عملية التنمية وترسى قاعدة صلبة للإلتحاق نحو مستقبل أفضل لشعوب الكوميسا.

ولا يفوتنى أن أشير إلى أحد مظاهر العولمة هو التنامى الهائل فى دور الشركات المتعددة الجنسيات التى تحولت فى السنوات القليلة الماضية إلى كيانات اقتصادية عملاقة يمر من خلالها أكثر من نصف حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات وتؤثر قراراتها على حركة الاستثمارات المباشرة فى جميع بلدان العالم . فقد انتهى زمن الإنغلاق على الذات فعالمنا اليوم هو عالم التكاما و التعاون بين الشعوب و الدول . ومد جسور التعاون بين أطرافها وزيادة فرص الاستثمار وتنافى حجم التجارة وإتاحة الفرصة لمزيد من التنسيق وتبادل الخبرات فى ظل مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون المشترك الهادف لتحقيق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف.

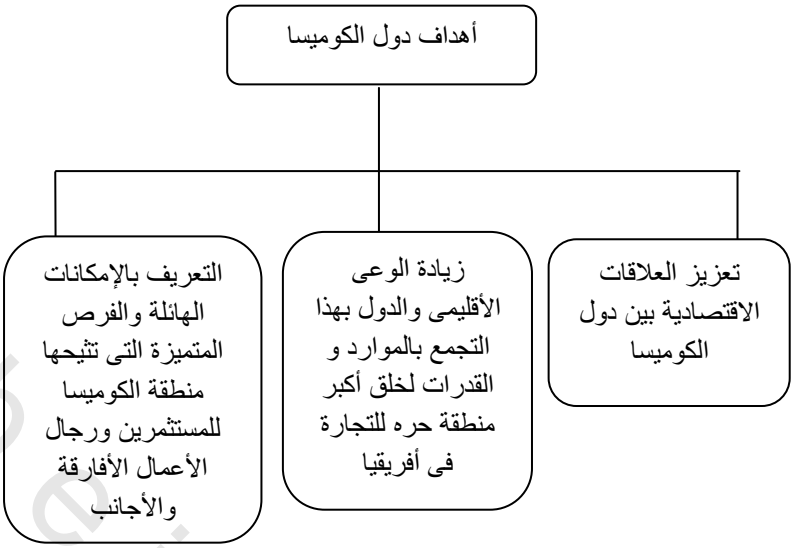

مؤتمر القمة الأفريقى الأوربى بمشاركة ٦٧ دولة ـ (القاهرة) أبريل سنه ٢٠٠٠م.

التقت قارتان فى القاهرة لأول مرة اجتمعت ٦٧ دولة فى لقاء تاريخى ولقاء أفريقيا و أوروبا لأول مرة و أن يكون الأول هذا اللقاء الأول والأخير وهو لقاء ينعقد فى بداية قرن جديد والفية جديدة وهو لقاء لمواجهة خطر العولمة لأن العولمة قد تؤدى إلى تهميش أفريقا بأكملها وقد تصبح العولمة عولمة الفقر حين يزداد الأغنياء غنى وقوة ويبقى الفقراء ويزدادون فقرا وضعفا.

وناقش المؤتمر عدة موضوعات هامة مشتركة لدول القارتان وهذه الموضوعات هى: ـ

- ❖ تعزيز الديمقراطية.
- ❖ الألغام الأرضية.
- ❖ الأمن الغذائى.
- ❖ البنية التحتية.
- ❖ مشكلة الديون.
- ❖ التحرر التجارى .

obeikandi.com

وجاء البيان الختامى لقمة القرن بالقاهرة بالاتى:

- ❖ الإتفاق على تسوية النزاعات سلميا.
- ❖ وتخفيف أعباء ديون أفريقيا.
- ❖ لاتنازلات للإرهابيين.
- ❖ دعم القدرات الصناعية للقارة السمراء.
- ❖ إزالة الحواجز التجارية والجمركية.

وتحدث البيان الختامى عن الموضوعات التى تم مناقشتها فى الأتى:

تعزيز الديمقراطية:

وحول تعزيز مبادئ الديمقراطية يؤكد رؤساء دول وحكومات أفريقيا والإتحاد الأوربى من جديد التزامهم بمواصلة تشجيع ودعم الديمقراطية فى دولهم و إدراك أهمية إقامة مؤسسات دستورية.

ويعترف مشروع إعلان قمة القاهرة الأفريقية الأوروبية بأهمية تطوير ودعم مبادئ الديمقراطية استنادا إلى حقوق جميع المواطنين من رجال ونساء فى الاختيار الحر لزعمائهم السياسيين من خلال انتخابات دورية فى ظل وجود نظام تشريعى ودستورى ملائم.

ويدين المشروع كافة الأشكال غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة ويؤكد مجددا على الحق الثابت للشعوب فى المشاركة بعملية الحكم من خلال ممثالين ويتم اختيارهم بطريقة ديمقراطية.

obeikandl.com

وحول مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا يعرب مشروع أعلان قمة القاهرة الأفريقية الأوروبية عن القلق العميق إزاء تزايد إعداد اللاجئين المشردين فى أفريقيا والمشكلات التى تواجهها الدول المضيفة لهم نتيجة لتدفق ٦ ملايين لاجئ ونحو عشرين مليون مشرد داخليا.

ويؤكد المشروع مجددا على مواصلة تقديم المساعدات لأولئك اللاجئين والمشردين داخليا ومساندة أعادة توطينهم ودمجهم فى مجتمعاتهم بما يتفق مع القانون الإنسانى الدولى والإتفاقيات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية فلى هذا الشأن.

كما يؤكد المشروع فى هذا الصدد على دور المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان إضافية إلى حق الحماية للساعين لطلب اللجوء السياسى.

الألغام الأرضية:

وحول مشكلة الألغام الأرضية يعرب رؤساء دول وحكومات أفريقيا والإتحاد الأوروبى عن قلقهم العميق إزاء تفاهم مشكلة الألغام الأرضية ويجددون التزامهم بالتواصل لحل لها.

يشير مشروع الأعلان إلى ترحيب أطراف اتفاقية اوتاوا حول استخدام ومنع وتخزين ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد بعقد أول مؤتمر دولى للخبراء الأفارقة بشأن الألغام الذى عقد فى جنوب أفريقيا فى مايو ١٩٩٧.

كما يرحب مشروع الأعلان باعلان مابوتو الصادر عن أول اجتماع لأطراف الإتفاقية الذى عقد فى مايو ١٩٩٩ فى هذا الشأن.

ويعرب المشروع عن الاستعداد التام للدول الأفريقية والأوروبية للتعاون من أجل التوصل ألى حل شامل لقضية الألغام فى أفريقيا.

الأمن الغذائى:

وحول مشكلة الأمن الغذائى والبيئة يعرب مشروع أعلان قمة القاهرة الأفريقية الأوروبية عن ادراكه أن الأداء الاقتصادى والقضاء على الفقر يرتبطان على نحو وثيق بالأمن الغذائى فلا أفريقيا بما يتضمن تعزيز التنمية الزراعية والثروة السمكية وتنمية الغابات والثروة الحيوانية.

يؤكد مشروع الاعلان الحاجة إلى اتخاذ خطوات تنسيقية لضمان تشجيع الزراعة بوصفها قضية يجب أن تولى اهتماما خاصا.

وشدد المشروع على الأهميةالمتزايدة لعناصر البيئة من أجل تحقيق التنمية العامة فى أفريقيا خاصة ما يتعلق بوقف التصحر ألى تشكل خطرا كبيرا على العديد من الأقاليم المختلفة.

وحول قضية النزاعات المسلحة فى أفريقيا يعرب مشروع إعلان قمة القاهرة الاأفريقية عن قلق رؤساء دول وحكومات أفريقيا والأتحاد الأوروبى العميق أزاء الزيادة المستمرة فى عدد الصراعات والنزاعات المسلحة فى القارة والتى مازالت تسبب المزيد فى الخسائر فى الأرواح فضلا عن تدمير البنية الأساسية وانتشار الفقر.

ويقول المشروع أن هذه النزاعات المسلحة تهدد السلاح والاستقرار والأمن الأقليمى فضلا عن أنها تفرض طموحات الشعوب الأفريقية فى أمل الرخاء والتنمية خاصة فى أنجولا وبوروندى وجزر القمر وجمهورية

الكنغو الديمقراطية وأثيوبيا واريتريا وسيراليون والصومال والصحراء الغربية.

وينوه مشروع الإعلان إلى أن مشاكل البنية التحتية التى تواجه أفريقيا خاصة فى مجال النقل والأتصالات والطاقة والمياه تشكل عقبات رئيسية أمام عملية إنماء التنمية بها.

يؤكد المشروع على أن عدم كفاية الموارد المحلية والأجنبية اللازمة لعمليات البناء والصيانة والتطوير لعناصر البيئة التحتية يعتبر جوهر المشاكل التى تواجه القارة فى هذا الشأن.

يعرب مشروع الإعلان عن القلق البالغ للدول المشاركة إزاء ضعف القدرات الصناعية والتكنولوجية الأفريقية فى مطلع القرن الحادى والعشرين ويتعهد ببذل المزيد من الجهود لدفع التنمية الصناعية فى القارة لزيادة قدرتها التنافسية.

وفى اطار العولمة والجهود الرامية لتطوير أنظمة الإعلان والأشكال الجديدة للحوار والتعاون العلمى والتكنولوجى والتجارة فى مجال الخدمات .. ويؤكد مشروع اعتزام الدول المشاركة إعطاء اهتمام خاص لعمليات بناء ودعم المؤسسات العاملة فى مجال نقل التكنولوجيا والتنمية فى القارة الأفريقية.

وفيما يتعلق بقضية الديون الأفريقية على المستويات القومية والأقليمية والدولية يعرب المشروع عن قلق الدول المشاركة فى القمة إزاء

الزيادة البالغة فى معدل الديون التى ارتفعت اعتبارا من عام ١٩٨٠ من ١١٠ مليارات دولار إلى ٣٥٠ مليار دولار فى الوقت الراهن.

مشكلة الديون:

ويرحب مشروع إعلان قمة القاهرة الأفريقية الأوروبية بالخطوات التى اتخذت مؤخرا لتعزيز مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتى اتخذت عام ١٩٩٦ والاجراءات الأخيرة من جانب الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى والتى تهدف فى مجملها للمساعدة فى تخفيف عبء الديون عن كاهل الدول الأكثر فقرا والتى تلتزم ببرامج لمحاربة الفقر و أخرى للإصلاح الاقتصادى.

وفى هذا الصدد يرحب مشروع الإعلان أيضا بقرار صندوق التنمية الأفرو أوروبية بتخصيص مليار وحدة / يورو / لتخفيف عبء الديون الأفريقية ويدعو الدول المانحة للقروض والمشاركة فى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتحمل نصيبها فى عملية تخفيف ديون الدول الأفريقية.

يؤكد مشروع الإعلان التزام الدول المشاركة فى القمة بتعزيز وحماية كافية حقوق الإنسان بما فى ذلك الحق فى التنمية والحقوق الأساسية الأخرى مع الأخذ فى الاعتبارات أنها ذات طابع عالمى وكل متكامل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة يعرب مشروع الإلان عن قلق الدول المشاركة البالغ حيال التدفق الكبير للأسلحة والمعدات العسكرية للمناطق التى تسودها النزاعات.

obeikandl.com

ويؤكد أن الانتشار غير المشروع والزائد للأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل تهديدا للسلام والأمن فى القارة الأفريقية .. كما يؤكد التزام الدول المشاركة بمعالجة هذه المشكلة وتدمير المخزون من مثل هذه الأسلحة.

التحرر التجارى:

ويؤكد المشروع التزام الدول المشاركة بسياسات التحرر التجارى فى إطار نظام يحقق الاستفادة لكافة الدول.

ويعرب المشروع عن قناعة الدول المشاركة بأن جولة جديدة من المحادثات التجارية متعددة الأطراف يجب أن تأخذ فى الاعتبار القيود الخاصة للدول النامية بما فى ذلك أفريقيا بحيث ثم يتم دمجها تدريجيا وفى يسر بالاقتصاد العالمى.

ويشدد المشروع على ضرورة حصول الدول الأفريقية على مساعدات شاملة لتنويع مواردها الاقتصادية رأسا وأفقيا كأداة فعالة لتعزيز مشاركتها بشكل فعال فى النظام التجارى الدولى الجديد.

ويعرب مشروع الإعلان عن موافقة الدول المشاركة فى القمة على تحديد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكين أفريقيا من بناء قدراتها الانتاجية والتمويلية ودعم جهود القارة لجعل صادراتها أكثر قدرة على التنافس.

ويؤكد المشروع على أن التوجه الحالى نحو التحرر الاقتصادى والعولمة يشكل تحديا خطيرا للدول الأفريقية فى وقت يتواصل فيه تراجع حصة أفريقيا فى التجارة العالمية مشيرا ألى ضرورة تحديد السياسات التى

تساعد على تحقيق الاستفادة القصوى لدول القارة فى برامج التحرر التجارى من خلال اتخاذ سياسات وخطوات لمعالجة أثار التهميش الذى تعانى منه أفريقيا فى الوقت الراهن.

ويرحب المشروع بالتقدم الذى أحرز فى السنوات الأخيرة على صعيد انفتاح اقتصاديات عدد من الدول الأفريقية وتعهد بدعم السياسات الرامية لإحداث المزيد من الانفتاح وبالشكل الذى يشجع على النماء الاقتصادى والتنمية المتواصلة والاستقرار الاجتماعى.

يشدد مشروع إعلان القمة على التزام الدول المشاركة بدعم الشراكة التقليدية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبى من خلال إزالة الحواجز التجارية بين الجانبين بما فى ذلك الحواجز الجمركية.

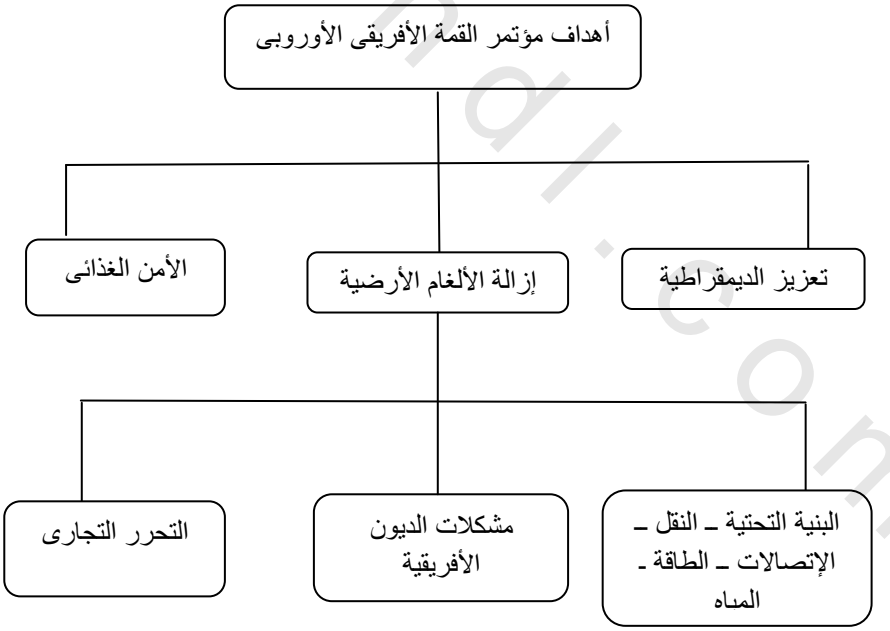

البيان الختامى " لقمة أفريقيا ـ إوروبا "

*لا انفصال بين التكامل الإقليمى والاستقرار السياسى والسلام والأمن

صدر بيان القاهرة فى ختام أعمال القمة " أفريقيا ـ أوروبا " والتى شارك فيها رؤساء دول وحكومات وممثلو ٦٧ دولة أفريقية وأوروبية.

تضمن البيان قضايا التعاون والتكامل الاقتصادى والإقليمى وإدماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى وحقوق الإنسان والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية وبناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ومسائل التنمية.

فيما يلى نص بيان القاهرة :

نحن رؤساء وحكومات البلدان الأفريقية والأوروبية المجتمعين فى القمة الأفريقية والأوروبية المجتمعين فى القمة الأفريقية ـ الأوروبية الأولى تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية والإتحاد الأوروبى فى مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية بناء على الدعوة الكريمة من لفخامة السيد / محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وتحت الرئاسة المشتركة لفاخمة السيد /عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية بصفتة الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية وفخامة السيد. أنطونيو جوتيرس رئيس وزراء البرتغال بصفته رئيسا للمجلس الأوروبى.

وشارك فى القمة أيضا ،كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس الإتحاد الأوروبى/ الممثل للسامى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وحضر القمة كذلك الأمين العام للأمم المتحدة.

تعلن رسميا مايلى:

١ ـ إن العلاقات كانت قائمة بين أفريقيا وأوروبا منذ قرون وقد أدت إلى التعاون فى العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية واللغوية وتقوم هذه العلاقات على أساس قيم مشتركة لتعزيز الديمقراطية عن طريق التمثيل والمشاركة الجماعية ، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون والحكم الجديد وتعددية الأحزاب والسلام والأمن الدوليين والاستقرار السياسى والثقة فيما بين الأمم.

وفى ضوء الإتجاه الحالى السريع نحو العولمة ، نصمم على تعزيز هذا التعاون من أجل مصالحنا المشتركة وجعلة أكثر فائدة ـ للإقليمين.

ولإعطاء بعد استراتيجى جديد للشراكة العالمية بين أفريقيا وأوروبا فى القرن الحادى والعشرين بروح من المساواة والاحترام والتحالف والتعاون بين اقليمنا ونتلزم بالهدف الأساسى لتعزيز ماهو قائم بيننا من روابط سياسية واقتصادية وتفاهم ثقافى من خلال تهيئة مناخ وإطار فعالين للتشجيع على الحوار البناء حول مسائل السياسية والاجتماعية والإنمائية.

التعاون والتكامل الاقتصادى الإقليمى :

٢ ـ نؤكد على أهمية التعاون والتكامل الاقتصادى والأقليمى لكونه الاستراتيجية الفعالة للتنمية المنظمة والمنسقة للقارة الأفريقية ونعترف كذلك بأهمية الصلة المتداخلة بين الاستقرار السياسى والسلام والأمن من ناحية والتكامل الأقليمى من ناحية أخرى . ونثنى على زعماء القارة

الأفريقية لاعتمادهم عددا من الإعلانات والخطط والبرامج وكذلك المعاهدات التى تشكل إطارا مناسبا للتعزيز الجماعى لتنمية بلدانهم ومنها خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى لعام ١٩٨٠ والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية لعام ١٩٩١ (معاهدة أوجا) التى دخلت حيز التنفيذ فى مايو ١٩٩٤.

٣ ـ نلاحظ التقدم الذى تم احرازه فى مجال التكامل الأقليمى فى أوروبا وأفريقيا وندرك أن التكامل الأقليمى يمكن أن يكون خطوة مهمة نحو المشاركة المفيدة فى الاقتصاد العالمى ونرحب بقرار قمة منظمة الوحدة الافريقية المعقودة فى سرت ، ليبيا فى سبتمر ١٩٩٩ التى أعادت التأكيد على الإلتزام الأفريقى بالتكامل وتعزيز المجموعات الاقتصادية الأقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

٤ ـ نحيط علما بالجهود الرامية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط فى إطار اتفاقية الشراكة التى أبرمت حديثا بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والجماعة الاقتصادية الأوروبية لخلق مناطق اقتصادية موحدة بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأفريقيا تتناسب مع هدف تعزيز التكامل الاقتصادى فى أفريقيا.

٥ ـ نؤكد على الحاجة إلى تعزيز علاقة التعاون الوثيقة بين الإتحاد الأوروبى والمؤسسات الأفريقية للتكامل الأقليمى وبالأخص الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى إطار تسهيل عملية مقاسمة التجارب والتعزيز الموسسى للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الأقليمية

وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى وثيقة منظمة الوحدة الأفريقية بعنوان " إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا " برنامج عمل القاهرة لعام ١٩٩٥.

إدماج أفريقيا فى الاقتصاد العالمى :

٦ ـ نرحب بالتقدم الذى إحرازه فى السنوات الأخيرة نحو قيام مزيد من الاقتصاديات ذات التوجه الخارجى لمعظم البلدان الأفريقية ونتعهد بدعمنا لهذه السياسيات بطريقة من شأنها تشجيع المزايا المتنافسية والنمو الاقتصادى والتنمية المستدامة والاستقرار فى أفريقيا.

٧ ـ نذكر بأن أفريقيا والاتحاد الأوروبى قد ظلا شريكين مهمين فى التجارة،ونؤكد التزامنا بتعزيز هذه الشراكة عن طريق إزالة الحواجز ضد التجارة بين الجانبين بصورة تدريجية بما فى ذلك الحواجز غير الجمركية وتعزيز التعاون فى جميع المجالات المتعلقة بالتجارة مع الاعتماد على مبادرات التكامل الأقليمية المتوافرة داخل أفريقيا والتى تتمشى مع أهداف معاهدة أبوجا . طريقة الوصول إلى الأسواق لجميع منتجاتها الضرورية على أساس الإعفاء من الضرائب والحصص.

٨ ـ نوافق على معالجة الصعوبات التى قد تنجم عن تطبيق التدابير الخاصة بالصحة العامة والصحة النباتية ومكافحة الإغراق والرسوم المضادة للمنتجات الواردة من البلدان الأفريقية.

٩ ـ نؤكد على أن الإتجاه الحالى نحو التحرر والعولمة يشكل تحديا خطيرا للبلدان الأفريقية فى عهد هبوط مستمر لحصة أفريقيا من التجارة العالمية . وندرك الحاجة ألى تحديد سياسات تهدف إلى الاستفادة التامة

من المزيد من التحرر التجارى العالمى للبلدان الأفريقية وأن ذلك من شأنه أن يغير الإتجاه الحالى للتهميش الذى تتعرض له البلدان الأفريقية فى الاقتصاد العالمى.

التحرر التجارى:

١٠ ـ نؤكد مجددا التزامنا بالتحرر التجارى فى إطار النظام التجارى المتعدد الأطراف القائم على القواعد والذى يجب أن تستفيد منه جميع الأمم . ونعرب عن اقتناعنا بأنه يجب أن تأخذ جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من الحسبان القيود التى تعانى منها البلدان النامية بما فيها وفى هذا الإطار نوافق على التعاون من أجل ضمان إيلاء اهتمام خاص ، وفى إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، للمنتجات بما فيها المنتجات الزراعية المحولة التى هى ذات مصالح تصديرية للبلدان الأفريقية لاسيما أفريقيا.

١١ ـ نؤكد على الأهمية التى تكتسبها المعاملة الخاصة والتفاضيلة للبلدان النامية لاسيما فى أفريقيا فى إطار منظمة التجارة العالمية وعلى الحاجة إلى التنفيذ الفعال لتلك التدابير ، وفى هذا الصدد . نؤيد الدعوة إلى منح اعتبار خاص للبلدان التى تواجه أوضاعا اقتصادية خطيرة وغير منظورة.

١٢ ـ نؤيد على حاجة البلدان الأفريقية إلى الحصول على مساعدة شاملة فى مجال التنويع الرأسى الأفقى الذى من شأنه تعزيز مشاركتها الفعالة فى النظام التجارى الدولى الجديد ، ونوافق على تحديد هذا النظام

واتخاذ التدابير الفعالة لتمكين أفريقيا من بناء قدراتها فى الإنتاج والتموين ولمساعدة جهودها لجعل صادراتها أكثر تنافسيا.

تنمية القطاع الخاص:

١٣ ـ ندرك أنه تم تحديد القطاع الخاص كمحرك للنمو وأنه فى حاجة ألى تدفقات داخلية وخارجية للاستثمارالخاص من أجل النمو المستدام . ونتعهد كذلك بخلق بيئة ملائمة فى أفريقيا لتحقيق تنمية معززة للقطاع الخاص بما فى ذلك مؤسسات الاقتصاد الكلى والجزئى وجعلها قادرة على المنافسة.

١٤ ـ نرى أنه لضمان التنمية المستدامة ، يتعين أن يكون حوار محسن بين القطاعين الخاص والعام بما يحدد بطريقة أفضل الأدوار والمؤسسات الخاصة بكل واحد منهما فى مجال التنمية الاقتصادية والبيئة الاجتماعية وأن يتم اشتراك مجتمع رجالالأعمال فى تنفيذ الأنشطة ذات التوجه الإنتاجى.

١٥ ـ نؤيد كذلك وضع برامج فعالة للتنمية المعجلة وتعزيز القطاع الخاص المحلى فى أفريقيا من خلال إتخاذ تدابير بناء القدرات.

١٦ ـ بينما ندرك دور القطاع الخاص، نلتزم فى نفس الوقت بتعزيز القطاع العام من أجل خلق البيئة الضرورية المواتية للتنمية المستدامة.

الاستثمار:

١٧ ـ نشعر بقلق بالغ إزاء هبوط نسبة تدفقات الاستثمار الخارجى إلى أفريقيا لاسيما التى تأتى من مصادر خاصة.

١٨ـ نعترف بأن البلدان الأفريقية قد أوصلت إصلاح اقتصاداتها ووفرت قوانين الاستثمار لتعزيز تدفقات الاستثمار ، ونشجعها على مواصلة جهودها فى هذا المضمار

١٩ ـ نكرر الحاجة إلى تعاون أوثق لمحاربة هروب رأس المال من أفريقيا لاسيما ألى المراكز المالية الخارجية.

٢٠ ـ نوافق على تشجيع الاستثمار الخارجى المباشر فى أفريقيا وعلى تعزيز التعاون الأوروبى الأفريقى فى هذا المجال.

٢١ ـ ندرك أهمية تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب من خلال أليات ثلاثية تتمثل فى بناء القدرات على إدارة الأعمال وتبادل الخبرات وكذلك دعم المشاريع المشتركة وعمليات دمج الشركات والممتلكات.

الموارد من أجل التنمية :

٢٢ ـ نرحب الإلتزامات بمواصلة تدفقات المساعدة الخارجية للتنمية ألى أفريقيا بغية تخفيف عبء الديون وتوفير الموارد الإضافية لاستراتيجيات الحد من الفقر.

٢٣ ـ نؤكد من جديد دورة استقرار الاقتصاد الكلى كشرط أساسى مسبق لحشد الموارد المالية الداخلية والدولية ، وندرك أن السياسيات الثابتة والتى يمكن التنبؤ بها والعادلة للاقتصاد الكلى مع الاصلاحات الهيكلية الضرورية ،هى الكفيلة بخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادى . وندرك الإنجازات الهامة التى تم تحقيقها فى هذه الجبهة فى العديد من البلدان خلال السنوات الأخيرة كما تتبين حاليا فى انخفاض معدلات التضخم والاتجاهات الأفضل نحو النمو.

٢٤ ـ تشجيع جميع الشركاء فى التعاون من أجل التنمية والجهات المانحة وكذلك المستفدين على تنظيم مساعدتهم الأنمائية بطريقة أكثر فعالية والقيام بتنسيق وتكميل معززين من بين أمور أخرى عن طريق مواءمة وتبسيط الإجراءات.

٢٥ ـ ندرك أن الموارد المسيرة " من نوع المساعدات الخارجية للتنمية " مطلوبة لمعالجة حالات عدم المرونة والصعاب التى تعوق جهود التنمية فى أفريقيا وخاصة تنمية قدرات الموارد البشرية والحد من الفقر وكذلك توسيع نطاق البنى الأساسية الفعلية وقدرات الإنتاج.

٢٦ ـ وفى هذا الصدد ندرك أنه من الضرورى توفير موارد مالية تتطابق مع احتياجات التنمية لأفريقيا وأنه يجب مواصلة الجهود من أجل تهيئة الظروف الضرورية لزيادة الاستثمار الخارجى المباشر وحشد الموارد الخارجية والداخلية ولاسيما من المصادر الخاصة وبناء على هذا نوافق على أنه يجب تكثيف الجهود من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها للتحويلات المالية الموجة نحو التنمية.

مشاكل البنية الأساسية :

٢٧ ـ نلاحظ أن مشاكل البنى الأساسية التى تواجه أفريقيا لاسيما فى ميادين النقل والإتصالات والطاقة وامدادات المياه ظلت عقبة رئيسية فى سبيل النمو والتنمية فى القارة. ونوافق على أن النقص فى الموارد الداخلية والخارجية المطلوبة لبناء وصيانة ورفع مستويات البنى الأساسية والشبكات الضرورية هى من جذور هذه المشاكل وبناء على ذلك يتعين

علينا أن نكثف جهودنا لتعزيز الاستخدام الفعال للترتيبات المالية الجديدة مع اشتراك القطاع الخاص فى ذلك.

٢٨ ـ ندرك أن المعرفة والبحث التكنولوجى يشكلان الأساس لجميع الجهود الإنتمائية ولهذا تتطلب عملية الإدماج فى الاقتصاد العالمى ومحاربة الفقر وحماية البيئة ، تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا واستخدام المعرفة الخاصة بها.

٣٠ ـ ندرك أنه لكى تتغلب أفريقيا على تحديات العولمة وتحقق التنمية المستدامة سيكون من الضرورى تعزيز قدراتها التكنولوجيا لاسيما فى مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والتعليم ومراكز تكنولوجيا المعلومات.

٣١ ـ ستسعى فى إطار العولمة وتقدم مجتمع المعلومات إلى أشكال جديدة من الحوار والتعاون العلمى والتكنولوجى والتجارة فى الخدمات كعوامل هامة لإقامة روابط اقتصادية أوثق بين الإقليمين وفى هذا الصدد ستولى إهتماما خاصا لبناء وتعزيز البنى التحتية المؤسسية لتحقيق نقل التكنولوجيا والتنمية فى أفريقيا.

الديون الخارجية :

٣٢ ـ نلاحظ بقلق شديد أنه على الرغم من مختلف الجهود التى تبذل لمعالجة أزمة الديون على المستويات الوطنية والأقليمية والدولية فإن الديون الخارجية لأفريقيا قد زادت بمعدلات عالية وزادت هذه الديون بحوالى ١٢ فى المائة فى السنه أى من حوالى ١١٠ مليارات دولار أمريكى فى ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٥٠ مليار دولار أمريكى منذ ذلك الوقت.

obeikandl.com

٣٣ ـ وندرك بقلق أيضا أن أحد هذه الاسباب يرجع إلى أن فرص وصول أفريقيا إلى أسواق رأس المال الخاصة محددة وأنها قد عانت كذلك من هبوط فى ثقة المستسمرين فيها وهو ماكان له أثر سلبى على النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة والحد من الفقر فى القارة.

٣٤ ـ نرى كذلك أن الاجراءات والأليات القائمة التى تهدف إلى تخفيف أعباء الديون فى أفريقيا سيتم تقييمها على نحو مناسب فيما يتعلق بطرائقها وتنفيذها مه الأخذ فى الاعتبار أثارها على كافة احتياجات أفريقيا لاسيما البلدان ذات الدخل المتوسط من حيث قدرات خدمة ديونها وإيجاد حلول عادلة لها فى نهاية المطاف . ونود فى هذا الصدد أن نرى مزيدا من المشاركة المصممة والبناءة من قبل جميع الدائنين المنتمين إلى المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٥ ـ نرحب بالمبادرة الأخيرة لتعزيز البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التى أعلنت فى عام ١٩٩٦ وكذلك بالتدابير التى اتخذتها الدول الأعضاء فى الإتحاد الأوروبى بغية المساعدة فى تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة التى تعهدت بمحاربة الفقر والتى تسعى إلى إنتهاج برامج إصلاح اقتصادى ونقر قرار قمة الدول السبع الصناعية فى كولونيا وبالاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى الخاص برفع عبء الديون بطريقة أسرع وأعمق وأوسع لمجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون . ونطلب إلى الجهات المانحة أن تترجم تعهداتها إلى التزامات واقعية على جناح السرعة.

مليار يورو:

٣٦ ـ نرحب بالقرار الخاص باعتماد مليار من عملة اليورو من صندوق التنمية الأوروبى لتخفيف الديون وذلك فى إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون . ونأخذ علما كذلك بأن البلدان الأفريقية ستكون من المستفيدين الرئيسيين من هذا القرار وستوفر هذه المبادرة بلا شك موارد إضافية لاستراتيجيات الحد من الفقر.

٣٧ ـ نطلب إلى جميع الدائنين المعنيين بالمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون اتخاذ الإجراء الضرورى للسماح بتوفير حصتهم المتناسبة من تخفيف عبء الديون فى الوقت المناسب ويتعين أن يصاحب تخفيف عبء الديون جهود كافية تتعلق بالمساعدة الزنمائية الرسمية.

٣٨ ـ ندرك أن نجاح أى مبادرات لتخفيف عبء الديون يعتمد على تنفيذ التدابير الضرورية للإصلاح الاقتصادى وفى هذا الصدد نشجع البلدان الأفريقية على مواصلة تنفيذ تلك الإصلاحات بغية ترسيخ الحكم الجيد والتعهد بتحقيق وفورات وطنية لتخفيف عبء الديون من أجل الحد من الفقر بما فى ذلك تحسين القطاعات الاجتماعية وإعادة تأهيل البنية الأساسية وفى هذا الصدد نتعهد بالهدف المتفق عليه عالميا لتخفيف الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

٣٩ ـ نأخذ علما بإعلان سرت الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩ الذى فوض رئيسى الجزائر وجنوب أفريقيا بالشروع فى المفاوضات مع دائنى أفريقيا بهدف تحقيق الإلغاء التام لديون أفريقيا الخارجية.

٤٠ ـ نحيط علما بالوقوف الأفريقى حول مسألة الديون الخارجية والذى يسعى إلى تخفيف عبء الديون وإلغاء جميع ديون أفريقيا بغية خلق بيئة مواتية للتنمية المستدامة.

نوافق على تكثيف تعاوننا فى الحوار سواء فيما بيننا أو بيننا والدائنين الأخرين (بغية التطرق ألى هذا الهدف) لمعالجة هذه المسألة بما فيه الكفاية.

التعاون فى المحافل الدولية :

٤١ ـ نصمم على العمل معا لتحسين التفاهم والتعاون الدولى من أجل التنمية والتقدم البشرى ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بصورة وثيقة لتحديد وتعزيز المصالح المشتركة فى المنظمات الدولية وفى المؤتمرات والمحافل العالمية الرئيسية ونؤكد كذلك على أهمية العمل من أجل تحقيق الغايات والأهداف التى تم اعتمادها فى المؤتمرات الدولية الرئيسية المنظمة تحت رعاية الأمم المتحدة .

حقوق الانسان والمبادئ والمؤسسات الديمقراطية والحكم الجيد وسيادة القانون .

حقوق الإنسان :

٤٢ ـ نؤكد مجددا أن عملية الديمقراطية والتنمية وحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان يرتبط بعضها بل ويعزز بعضها البعض الاخر.

٤٣ ـ نؤكد مجددا التزامنا بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بما فى ذلك الحق فى التنمية وفى الحريات الأساسية مع الأخذ فى الاعتبار

طابعها العالمى وترابطها وتماسكها كما أكد على ذلك التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ونعترف بأن المسئولية بل والمساءلة عن تهيئة البيئة مناسبة لذلك والمحافظة عليها تقع أساسا على كاهل الحكومات المعنية وستتطلب أيضا المشاركة الواسعة من المجتمع المدنى ونؤيد المساعى الرامية إلى تحسين القدرات الوطنية من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان .

٤٤ ـ نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الإنسانى وبوجه خاص ظاهرة التفرقة العنصرية والإبادة الجماعية والتطهير العرقى وندين جميع هذه الأعمال ونتعهد بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة التى شكلت لمحاكمة وإدانة المقترفين .

٤٥ ـ نرحب بإبرام معاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية بغية محاكمة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب ونحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على هذه اللوائح.

اعلان جراند باى:

٤٦ ـ نرحب كذلك باعتماد إلان جراند باى وخطة عملها بشأن حقوق الإنسان فى أفريقيا وكذلك اعتماد البروتوكول المؤسس لمحكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لتكوين مكملة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

٤٧ ـ نؤكد الحاجة ألى محاربة التمييز القائم على الجنس والانتهاكات ضد حقوق المرأة فى شتى صور التمييز ضد المرأة ونوافق على تعزيز برامج

النعليم وخلق التوعية وكذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراء تشريعى فى هذا الصدد.

٤٨ ـ نكرر التزامنا الثابت والأهمية الخاصة التى يتعين إيلاؤها لحماية وتعزيز حقوق الطفل وفقا لمعاهدة الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل ونؤيد العمل الجارى فى الأمم المتحدة حول وضع بروتوكولات إضافية بشأن حقوق الطفل كما نرحب كذلك بالميثاق الأفريقى لحقوق.

الطفل ورفاهيته :

المبادئ والمؤسسات الديمقراطية:

٤٩ ـ نؤكد من جديد على التزامنا بمواصلة الديمقراطية وتعزيزها فى بلداننا ونعترف بحق الدول المستقلة فى وضع ترتيباتها الدستورية وفى إقامة هياكلها الإدارية وفقا لتاريخها وثقافتها وتقاليدها وتكوينها الاجتماعى والعرقى.

٥٠ ـ ندرك الحاجة إلى تنمية المبادئ الديمقراطية وتعزيزها على أساس حقوق جميع المواطنين رجالا ونساء فى اختيار زعمائهم السياسين بحرية من خلال الانتخابات الدورية الحرية والعادلة وإقامة نظام دستورى وتشريعى وتنظيمى مناسب.

٥١ ـ ندين جميع الطرق غير الديمقراطية للاستيلاء على السلطة ونؤكد مجددا الحق الأسمى والثابت اشعوبنا فى المشاركة بصورة تامة فى عملية الحكم من خلال ممثلهم المنتخبين بطريقة ديمقراطية ونرحب بمقرر قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى الجزائر العاصمة الصادر فى يونيو ١٩٩٩ حول التغيرات غير الدستورية فى أفريقيا.

obeikandl.com

٥٢ ـ نؤكد مجددا تمسكنا بمبادئ الحكم الجيد وسيادة القانون .. وفى مساعينا نحو تعزيز الحكم الجيد وسيادة القانون نعرب عن تصميمنا من بين أمور أخرى على منع شتى أشكال الفساد فى بلداننا ومحاربتها.

المجتمع المدنى:

٥٣ ـ ندرك الحاجة إلى اشتراك أكبر للمجتمع المدنى فى جميع ميادين شراكتنا وفى هذا الإطار نؤكد الحاجة إلى مشاركة أكبر للمواطنين فى اتخاذ القرارات التى تتعلق بإدارة الموارد وتخصيصها بينما نحترم فى نفس الوقت الأدوار المختلفة والتكميلية للدولة والسلطات المحلية غير المركزية والعناصر الفاعلة المعنية الأخرى فى المجتمع.

الهجرة:

٥٤ ـ نعترف بأن هناك حاجة إلى منهج شامل وموحد لمعالجة مسألة الهجرة والمسألة المنفصلة التى تتصل باللجوء وسنتعاون فى هذا الصدد . (إن فقدان المهاجرين ذوى المهارات الذين يهاجرون من أفريقيا هو سبب مشكلة هجرة العقول التى تواجه القارة ونؤكد على الحاجة إلى التعاون لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة سواء فى بلدان المنشأه والمرور أو الاستقبال.

٥٥ ـ نؤيد مبدأ حرية انتقال الأشخاص بروح معاهدة أبوجا التى تشجع الدول الأعضاء على تبنى سياسات عمالة تسمح بحرية انتقال الأشخاص

داخل الجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال تعزيز أوجه تبادل العمل التى تضمن إعادة التوزيع الأفضل للقوة العاملة ذات المهارة.

كراهية الأجانب:

٥٦ ـ نعرب عن قلقنا العميق إزاء ظاهرة كراهية الأجانب وقد تم الإتفاق على أن تتعارض البلدان الأفريقية والأوروبية مع بعضها فيما يتعلق بمسألة الإدماج المتبادل للمهاجرين وكذلك احترام حقوق المهاجرين ومسألة كراهية الأجانب.

٥٧ ـ ندرك الحاجة إلى اتخاذ التدابير لضمان احترام وحماية الكرامة والحقوق التى يستحقها المهاجرون بموجب المعاهدات الدولية المتفق عليها.

اللاجئون والمشردون داخليا:

٥٨ ـ نلاحظ مع القلق تزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا فى أفريقيا والمشاكل التى تواجهها البلدان المضيفة نتيجة تدفق ٦ ملايين من اللاجئين ووجود حوالى ٢٠ مليونا من المشردين داخليا فى القارة . ونؤكد مجددا عزمنا على مواصلة توفير مساعدات كبيرة لهؤلاء اللجئين والمشردين داخليا ومساندة عملية عودتهم وإعادة دمجهم تمشيا مع القانون الدولى اللاجئين فى أفريقيا .الأنسانى وبصورة أكثر تحديدا ، استخدام اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة كوثيقة إرشادية هامة لمعالجة جوانب معينة من مشاكل.

٥٩ ـ نؤكد على دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين ومنظمات حقوق الإنسان وحق طالبى اللجوء فى الحماية.

٦٠ ـ ندين بالوسائل المنظمة التى تنتجها الأطراف فى النزاعات المسلحة لتشريد السكان المدنيين . ونؤكد على المبدأ القائل بأنه من أجل تعزيز أمنهم وكذلك أمن العاملين الإنسانين بتعين بذل الجهود لإسكان اللاجئين فى معسكرات محدودة وعلى مساف تبعد بصورة معقولة عن الحدود الدولية . ونؤيد جميع الجهود التى تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية اللاجئين والعناصر الفاعلة الأخرى لحماية المدنيين والطابع الإنسانى لمعسكرات اللاجئين هذه.

بناء السلام ومنع النزاعات وإدارتها وتسويقها :

٦١ ـ نؤكد مجددا التزامنا بالمبادئ الواردة فى المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة وبالأخص مبادئ المساواة والسيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وندرك بأنه يتعين على الأطراف المعنية أن تتحمل المسئولية الأساسية لمنع النزاعات المسلحة الداخلية وإدارتها وتسويتها . ونؤكد كذلك أنه يتعين أن يتحمل مجلس الأمن للأمم المتحدة المسئولية الأولى لحفظ السلام والأمن الدوليين.

٦٢ ـ نؤكد التزامنا بتسوية الخلافات بوسائل سليمة ونبذ اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدام بأى طريقة لا تتلائم مع ميثاق الأمم المتحدة أو ضد الأراضى الوطنية لأى دولة أخرى بما فى ذلك احتلال الأراضى بقوة . ونؤكد على أهمية تسهيل العودة ألى عدم العنف والأوضاع الثابتة والقائمة على الذات . ونؤمن بأن وضع سياسات فعالة لبناء السلام ، ومنع النزاعات يستوجب إنشاء ثقافة دولية لمنع النزاعات.

متطلبات أساسية للتنمية :

٦٣ ـ ندرك أن السلام والأمن والاستقرار والعدالة من المتطلبات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشيد بل نؤيد الجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية بما فيها جهودها لتعزيز أليتها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها ولتعزيز السلام والأمن والاستقرار ودعمها فى أفريقيا.

٦٤ ـ نؤكد أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمنع النزاعات العنيفة فى مراحلها المبكرة عن طريق معالجة أسبابها الجذرية بطريقة مستهدفة وباستخدام جميع الصكوك الموجودة وندرك مجددا الحاجة إلى تعزيز القدرات الدولية للاستجابة المبكرة وقدرة المنظمات الأقليمية والدولية على اتخاذ الإجراءات الفورية لمنع حدوث المزيد من النزاعات عندما تلاحظ بوادر تصاعد التوترات.

٦٥ ـ نرحب بمقرر قمة الجزائر الذى تم بموجبه إعلان عام ٢٠٠٠ عاما للسلام والأمن ونرحب أيضا بمقرر قمة سرت الذى دعا إلى عقد مؤتمر وزارى أفريقى حول الأمن والاستقرار ةالتنمية والتعاون فى القارة.

٦٦ ـ نلتزم بتنفيذ القانون الدولى الإنسانى تنفيذا كاملا ونطلب إلى جميع أطراف النزاع المسلح أن يحترموه ويضمنوا كذلك احترام القانون الدولى.

ويشمل هذا حماية السكان المدنيين الذين تضرروا بالنزاعات المسلحة منا ورد فى الاتفاقيات الدولية ونلتزم كذلك بضمان أمن عمال الأغاثة لتسهيل وصولهم ألى السكان المحتاجين وإزالة أى عقيات فى سبيل الوكالات الإنسانية.

مابعد النزاعات:

❖المساعدة فى فترة مابعد النزاعات ونزع سلاح الجنود وتسريحهم وإعادة دمجهم:

٦٧ ـ نوافق على أن الهدف الرئيسى فى أوضاع فترة مابعد النزاعات يجب أن يكون هو مساعدة البلدان التى تعانى من الأزمة على إنهاء اعتمادها على العولمة الطوعية والعودة إلى مسارا لتنمية . وندرك الحاجة فى إوضاع فترة مابعد النزاعات إلى نزع عاجلا للسلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم لاسيما الأطفال المجندون. وندرك أن مشاكل مثل النتائج البيئية للنزاعات يجب معالجتها فى إطار شامل ومتكامل.

٦٨ ـ نواصل التعاون فى تنمية وتوفير دعمنا المالى لبرامة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم وبصفة خاصة توفير التدريب المهنى للمقاتلين الذين يتم تسريحهم . ويمكن أن يقترن هذا بوضع البرامج من أجل الإدارة الفعالة للأسلحة الصغيرة والخفيفة المتراكمة وتدميرها النهائى.

الإرهاب:

٦٩ ـ نؤكد مجددا أدانتنا المطلقة للإرهاب فى شتى صوره وفى أى مكان أو زمان ، ومهما تكن أسبابه ومنشأه ، ونؤكد معارضتنا لتقديم تنازلات المطالب الإرهابيين وعزمنا على حرمان مرتكبى الجرائم الإرهابية من الاستفادة من أعمالهم أيا كانت.

٧٠ ـ نعرب عن قلقنا الشديد إزاء نطلق وخطورة الإرهاب والمخاطر التى يشكلها للاستقرار والامن فى دولنا والكرامة الجسدية لشعوبنا ونكرر أن الإرهاب يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ويعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال عدم استقرار دولنا . ونعرب عن إيماننا بأن الإرهاب لا يمكن تبريره تحت أى ظروف ونعرب عن عزمنا على إزالة الإرهاب فى شتى صوره ومظاهر وستسترشد فى عملنا هذا بمبادئ القانون الدولى والمعاهدات ذات الصلة للأمم المتحدة . ونرحب باتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحتة التى اعمدتها القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية فى الجزائر العاصمة فى يوليو ١٩٩٩.

٧١ ـ نرحب بالمبادرة المصرية التى أيدتها قمة منظمة الوحدة الأفريقية فى الجزائر العاصمة لعقد قمة الأمم المتحدة لمعالجة هذه الظاهر الأخيرة.

٧٢ ـ نعزز تعاوننا من أجل منع الإرهاب ومكافحته مسترشدين بمبادئ القانون الدولى والمعاهدات ذات الصلة.

الأسلحة الصغيرة والخفيفة :

٧٣ ـ نعرب عن قلقنا الشديد إزاء التدفق الكبير للأسلحة والمعدات العسكرية إلى مناطق النزاعات ونعترف بأن التراكم المفرط وغير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة مع خطر زعزعة الاستقرار مما يشكل تهديدا للسلام والأمن فى القارة الأفريقية ونلتزم بمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة فى أفريقيا أخذين فى الاعتبار جانب الأمدادات وكذلك ضرورة تدمير المخزونات من تلك الأسلحة . وفى هذا

الصدد نتعهد بالتعاون التام فى المحافل الدولية لمكافحة مشكلة الإتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وانتشارها.

٧٤ ـ نرحب بالمؤتمر الدولى للأمم المتحدة حول الإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة بجميع أشكالها المقرر عقده فى عام ٢٠٠١ . ونرحب كذلك بالمبادرات التى اتخذت على الصعيد الأقليمى لاسيما قرار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوقف استيراد وتصدير تصنيع الأسلحة الخفيفة فى الأقليم الفرعى وبمبادرات مجموعة تنمية الجنوب الأفريقى وشرق أفريقيا وكذلك تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الإتحاد الأوروبى ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقى حول الأسلحة الصغيرة.

الألغام الأرضية :

٧٥ ـ نعرب عن قلقنا إزاء مشكلة الألغام الأرضية ونجدد التزامنا بحلها .

٧٦ ـ توحى الأطراف فى معاهدة أوتاوا حول حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد بعقد المؤتمر القارى الأول للخبراء الاستشاريين الأفريقيين حول الألغام الأرضية فى جنوب أفريقيا فى مايو ١٩٩٩.

٧٧ ـ سنواصل جهودنا فى إطار أسلحة تقليدية معينة البروتوكول الملحق بها وكذلك معاهدة أوتوا .. وسنواصل القيام بذلك فى جميع المحافل الدولية والأقليمية الفرعية بغية التوصل ألى حل مناسب للمشكلة فى نهاية المطاف.

٧٨ ـ وفى هذا الصدد بينما نحترم تماما حق سيادة جميع الدول فى الدفاع عن نفسها كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة نؤكد على الحاجة

إلى تكثيف الجهود فى مجالات إزالة الألغام وتقديم المساعدات بشأن ذلك إليى ضحايا الألغام كذلك والتوعية بشأنها.

٧٩ ـ سنواصل تعاوننا إلى إيجاد حل شامل لمشكلة الألغام الأرضية فى أفريفيا وبوجه خاص معالجة مسألة إزاء الألغام الأرضية الموجودة حاليا. وندعو جميع الدول القادرة على ذلك ألى توفير المساعدة الفنية والمالية الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية و إعادة تأهيل ضحاياعا (تحت كذلك الدول المسئولة عن زرع الألغام الأرضية خارج أراضيها على أن تتحمل المسئولية عن هذه الألغام الأرضية وتسهم فى تحمل نفقات إزالتها ودفع التعويضات عن أى خسائر ناجحة عنها وإلى البلدان المتضرة).

مؤتمر ٢٠٠٠ لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية :

٨٠ ـ نكرر التزامنا المشترك بالاسهام فى تعزيز نظام منع الانتشار ونزع الأسلحة النووية.

٨١ ـ سيكون مؤتمر ٢٠٠٠ لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حدثا هاما لتقييم التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الماضية لعملية تنفيذ المعاهدة (ونتيجة مؤتمر ١٩٩٥ لمراجعة منع انتشار الأسلحة النووية).

٨٢ ـ نؤكد عزمنا على العمل بصورة وثيقة من أجل إجراء مراجعة شاملة لتنفيذ المعاهدة (ونتائج مؤتمر ١٩٩٥ للمراجعة) بغية تحقيق نتائج ناجحة لمؤتمر ٢٠٠٠ للمراجعة بما فى ذلك تعزيز الاستخدام السلمى للتكنولوجيا النووية وخاصة فى الشرق الأوسط.

٨٣ ـ نؤكد على أهمية معاهدة بليندابا الموقعة فى القاهرة والتى جعلت القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية.

النزاعات فى أفريقيا :

٨٤ ـ نلاحظ من القلق الشديد استمرار النزاعات المتعددة فى أفريقيا والتى ظل معظمها بسبب خسارة فى الأرواح وكذلك تدمير البنى الأساسية والممتلكات وتهدد هذه النزاعات السلام والاستقرار والأمن الأقليمى والدولى وتحول دون تحقيق مطامع الشعوب الأفريقية للسلام والرخاء والتنمية وبصفة خاصة النزاعات فى أنجولا وبوروندى ، وجزر القمر وجمهورية الكنغو الديمقراطية وأثيوبيا / أريتريا وسيراليون والصومال والسودان والصحراء الغربية.

٨٥ ـ وفى هذا الصدد نؤكد من جديد عزمنا على مساندة التنفيذ السريع والعادل لخطط التسوية التى اعتمدتها الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بغية إيجاد حلول سلمية ودائمة لجميع النزاعات وفقا لمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وعند اللزوم قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

مسائل التنمية :

التحديات التى تواجه التنمية المستدامة فى أفريقيا والحد من الفقر:

٨٦ ـ نعرب عن استنكارنا لكون أكثر من نصف سكان أفريقيا يعيشون فى الفقر المدقع وهو حقيقة لا نطاق ونوافر على تكثيف كفاحنا ضد الفقر . وتتوقف المسئولية الرئيسية عن الحد من الفقر على

مايجرى فى كل بلد دون أن يقلل هذا من أهمية الأبعاد الدولية لمكافحة الفقر.

٨٧ ــ نؤكد أن النمو الاقتصادى المعجل والتنمية المستدامة هما من الشروط الأساسية للحد من الفقر فى أفريقيا فى مساعى أفريقيا الرامية إلى تحقيق التنية البشرية المستدامة كهدف نهائى للطموحات الإنمائية فى القارة ، وقد لاحظنا أن الحد من الفقر كهدف هو مسألة قطاعية ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والأمن الغذائى والمياه والتنمية الريفية . ونؤيد كذلك التخصيص الفعال للموارد التى يتم توفيرها بصورة كافية للقطاعات الاجتماعية بما فى ذلك الميزانيات الوطنية.

٨٨ ــ نلاحظ أن التقديرات المعتدلة تتطلب أم تحقق الاقتصاديات الأفريقية معدلات نمو لا تقل عن ٧ فى المائة للحد من الفقر بصورة كبيرة وتؤكد أنه فى ظروف أفريقيا الاقتصادية الحالية يعتبر هذا تحديا كبيرا فى ضوء الهدف الدولى المشترك المتفق عليه لتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون فى الفقر الشديد بأقل من النصف بحاولى عام ٢٠١٥ . ونلاحظ أنه بينما ظل الفقر منتشرا فى أفريقيا فهناك حاجة ألى تحسين توزيع الريرادات من خلال استراتيجيات وسياسات الحد من الفقر مثل تحسين حجم ونوعية مصروفات الخدمة الاجتماعية وإعادة تنشيط الاقتصاديات الريفية وتنمية منشأت الاقتصاد الكلى والجزئى والمتوسط وتمويلها.

٨٩ ـ نلاحظ أنه بالرغم من كل ماسبق يجب توفير شبكات السلامة الاجتماعية لحماية قطاعات السكان الفقيرة للغاية.

التعليم:

الاستثمار فى الموارد البشرية:

٩٠ ـ ندرك الحاجة إلى التعليم ونتعهد بمساندة منهج للتعليم يستهدف بوضوح الحد من الفقر وزيادة التركيز على المناهج القطاعية الواسعة النطاق نحو التعليم والتى تشمل تحقيق التعليم الإبتدائى للجميع وزيادة التنسيق فيما بين الجهات المانحة فى هذا الصدد.

٩١ ـ ندرك الأهمية التى تكتسبها تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعادلة فى أفريقيا . ونؤيد الأولوية القصوى لبناء القدرات الوطنية والأقليمية فى مجال العلوم والتكنولوجيا كما نؤيد الحاجة ألى صياغة سياسات وطنية فعالة للتعليم والتدريب فى مجالى العلوم والتكنولوجيا الفعلية على الصعيدين الوطنى والأقليمى . ونؤيد الحاجة إلى خلق بيئة مناسبة لاستبقاء الخبراء الاستشاريين الأفريقيين داخل القارة ونؤيد أيضا حاجة كل بلد أفريقى ألى تخصيص ١ ٪ على الأقل من إجمالى الناتج المحلى لتنمية العلوم والتكنولوجيا وإقامة شيكة بين الموسسات الوطنية والأقليمية.

٩٢ ـ نؤكد من جديد أن إزالة التمييز القائم على الجنس ، ومساندة حقوق الطفل هى كما تنص عليه معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل والميثاق الأفريقى لحقوق الطفل ورفاهيته جزء لا يتجزء من تنمية

الموارد البشرية ونؤيد تنفيذ برنامج العمل حول عقد التعليم (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦).

الصحة :

٩٣ ـ نلاحظ بقلق شديد انتشار الفقر وإرتفاع معدلات النمو السكانى ونسبة كبيرة من الدول الأفريقية تعانى من هبوط غير ملائم فى التهيلات والخدمات الصحية . ونتعهد بالعمل من أجل القضاء على الأمراض المستوطنة والطفلية والمعدية مثل الملاريا ، والسل وشلل الأطفال وعمى النهر التى أدت إلى تخلف فى نوعية الموارد البشرية الأفريقية وإنتاجيتها .

٩٤ ـ ونلاحظ بقلق شديد المشكلة التى يهدد بها تزايد الأصابة بفيروس العوز المناعى البشرى / الإيدز الذى يعانى منه أكثر من ٣٦ مليون شخص فى العالم قاطبة ومعظمهم من أفريقيا ومن بين أشد السكان فقرا وندرك أن وباء فيروس العوز المناعى البشرى / الإيدز لم يعد مسألة صحية فقط بل أنه يهدد التنمية بالخطر.

٩٥ ـ نتعهد بوضع خطط مناسبة لمساعدة البلدان الأفريقية فى تعزيز السياسات الوطنية حول المخدرات والاستخدام الرشيد للعقاقير الصيدليات والحصول على العقاقير الضرورية المعقولة بما فى ذلك تعزيز الأبحاث وتسجيل نظم جديدة للعلاج واستخدام التلقيح الرجعى لفيروسات منع انتقال فيروس العوز المناعى البشر / الإيدز من الأم للطفل كما ورد فى إعلانى داكار (١٩٩٢) وتونس (١٩٩٤) الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات حول فيروز العوز المناعى البشرى / الإيدز.

الأمن الغذائى :

٩٦ ـ ندرك أن الأداء الاقتصادى والحد من الفقر لهما صلة قوية بالأمن الغذائى فلى أفريقيا الذى يشمل مسائل مثل التنمية الزراعية وصيد الأسماك والدواجن وتنمية الغابات ولكى نعالج هذه المشكلة نؤمن بأنه من الضرورى تحسين فرص الحصول على الأغذية وتوفيرها وكذلك ضمان النوعية الغذائية الكافية ونعرب عن قلقنا الشديد لأنه على الرغم من أن أفريقيا قارة زراعية وروعية فى الصميم فإن وجود الغذاء على المستوى المنزلى غير كاف لضمان الأمن الغذائى.

٩٧ ـ نوافق على الحاجة إلى إتخاذ خطوات ملموسة لضمان توقف تعزيز الزراعة بصورة مفرطة على السلع التقليية للتصدير وإعطاء أهتمام خاص للمحصولات الغذائية لاسيما تلك التى ينتجها ويستهلكها الفقراء وتوافق على الحاجة إلى دعم الأمن الغذائى واستراتيجيات التغذية ككل كما اعتمدتها أفريقيا وتعزيز التعاون فى هذه المجالات.

٩٨ ـ ندرك أن استخدام تكنولوجيا الإنتاج الغذائى السليم بيئيا والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية يشكلان تحسنا دائما للأمن الغذائى وسنساند الاستثمار فى الأبحاث فى مجالات ذات عوائد مرتفعة للمحاصيل وكذلك الطرق الدائمة للصون والتخزين.

إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها :

٩٩ ـ نلاحظ بقلق شديد مشكلة إساءة استخدام المخدرات والإتجار بها ونعتبرها ظاهرة عالمية مسئولة عن تعزيز الجرائم وانتشار الأمراض

وتخفيض إنتاجية الموارد البشرية لاسيما الأثار السلبية على الشباب فى بلداننا وقد تم التأكيد على هذا الوضع نظرا إلى البيئة الاجتماعية الاقتصادية الواهية فى أفريقيا.

١٠٠ ـ نوافق على الحاجة إلى محاربة توريد العقاقير المؤثرة على العقل واستهلاكها غير المشروع وتوفير بديل مشروع عن زراعة المحاصيل غير المشروعة ونؤكد على الحاجة إلى توطيد التعاون لمحاربة إساءة استخدام المخدرات والإتجار بها وكذلك مراقبة التجارة فى السلائف والمنتجات الكيماوية والموارد المخدرة المؤثرة على العقل وفى هذا الصدد نوافق على تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الخاصة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى فيينا التى تهدف إلى الحد من ظاهرة المخدرات بصورة كبيرة.

البيئة:

١٠١ ـ ندرك أن العوامل البيئية أصبحت تشكل أهمية متزايدة بالنسبة للتنمية فى أفريقيا كما أن معدل انخفاض قاعدة الموارد الطبيعية هو أيضا مشكلة كبيرة فى أقاليم مختلفة للتنمية الحالية والطويلة الأمد.

١٠٢ ـ ندرك أن المسئولية الأولية لتحديد المسائل البيئة والاستجابة لها تقع على عاتق البلدان المعنية نفسها ونؤكد التزامنا بالتعاون فى مكافحة المشاكل البيئية وعليه نركز على استراتيجية ومنهج المشاركة لشرح وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وإدماج المسائل البيئية فى البرامج الإنمائية الوطنية من خلال هذه العملية.

١٠٣ ـ يجب أن يكون هناك تركيز خاص على تنفيذ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاستخدام المستدام للموارد النادرة من المياه والتربة وكذلك الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول تغيير المناخ والإتفاقية حول التنوع البيئى وبرنامج عمل القرن الحادى والعشرين وبروتوكول كيوتو والموقف الأفريقى الموحد حول البيئة والتنمية وندرك أيضا الحاجة إلى تحسين مستوى التعاون الدولى والتنسيق لتعزيز عملية دمج المسائل البيئية فى القطاعات السياسية الأخرى ذات الصلة وفضلا عن ذلك هناك حاجة للتأكيد محليا ودوليا أن السياسات التجارية والبيئية تلعب دورا مؤيدا ومكملا فى تعزيز التنمية المستدامة.

١٠٤ ـ بالرغم من طابعها الريفى فى الغالب تعتبر أفريقيا فى الوقت الحاضر أسرع القارات تمدنا ولهذا التحول أثاره على البيئة يجب أن يترف بها فى استراتيجيات التنمية الريفية والعمرانية وتشتمل المسائل الأخرى التى تتطلب الإهتمام بالتنمية المستدامة والمشاكل البيئية عبر الحدود وتدهور التربة والمياه.

تدهور المياه:

١٠٥ ـ نلاحظ بقلق مشكلة تأكل التربة وتدهور المياه ونلتزم باتخاذ التدابير لبناء القدرات كوسائل فعالة لمراقبة هذه المشاكل البيئية فى أفريقيا.

١٠٦ ـ ندرك أن للكوارث الطبيعية أثارا خطيرة على العديد من البلدان الأفريقية مماتكون له عواقب غكسية على تحقيق النمو الاقتصادى والتنمية المستدامة وبناء على هذا سنتعاون بصورة نشطة مع المنظمات

الدولية المختصة معتمدين على التجارب التى اكتسبناها فى العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية.

١٠٧ ـ نؤكد التزامنا بالتعاون مع الدول الأفريقية فى مكافحة المشاكل البيئية من خلال توفير المساعدة المالية والفنية ودعم استراتيجية وطنية للتنسيق من أجل إدماج المسائل البيئية فى البرامج الإنمائية الوطنية واستنادا إلى الإتفاقيات الدولية ذات الصلة نوافق أيضا على منع تصدير النفايات الخطرة ألى أفريقيا.

المسائل الثقافيـــة:

١٠٨ ــ (نتعهد بإيلاء الأهمية للتعاون الثقافى بين أفريقيا وأوروبا كجانب يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية ونؤكد كذلك على أهمية وحفظ تعزيز التراث الثقافى الأفريقى ونوافق على التعاون فى هذا المجال) . (نتعهد بإيلاء الأهمية للتعاون الثقافى بين أفريقيا وأوروبا لكونة جانبا لا يتجزأ من التنمية وفى هذا الصدد يجب التوصل إلى اتفاق حول عودة وإرجاع نصب تذكارية تاريخية ومصنوعات يدوية وممتلكات ثقافية ألى بلدانها الأصلية).

زعزعة استقرار العولمة الاقتصادية

فى نهاية القرن العشرين حدثت أحداثا مؤثرة تدل على أن دعائم العولمة اهتزت ـ عند صياغة النظام الاقتصادى العولمى الجديد من خلال المؤتمر الأخير لمنظمة التجارة العالمية الذى انعقد فى مدينة سياتل الأمريكية وذلك بتكريس النموذج العولمى للتنمية باعتباره النموذج الوحيد الصالح للتطبيق بعد انهيار جميع النماذج التنموية الأخرى غير أن الرياح أتت بما لاتشتهى السفن حيث تقاطر عشرات الألاف من الرجال والنساء إلى تلك المدينة من مختلف أنحاء أمريكا ومن جميع بلدان العالم . وقد تباينت شرائحهم العمرية والنوعية وتفاوتت انتماءاتهم الطبقية والثقافية ولكن جمعتهم قضية واحدة وهى الاحتجاج الصارخ على سطوه العولمة وتزايد ضحاياها وتفاقم إخطارها التى لم تقتصر على سكان الكوكب الذين تحول معظمهم إلى فقراء مستذلين بل تعدت ذلك إلى البيئة التى تضم أروع ما أنجزته البشرية وذلك بفضل ايديولوجية السوق وسياسات منظمة التجارة العالمية ـ التى فرضت قوانين العولمة قسرا على شعوب العالم.

المجموعة الـ ١٥ فى سطور

تأسست مجموعة الخمس عشر ١٩٨٩ وضمت كلا من مصر ونيجيريا والسنغال وزيمبباوى والجزائر واندونيسيا وماليزيا والهند وفنزويلا والبرازيل وبيرو والمكسيك والأرجنتين وجامايكا ويوجوسلافيا ،ثم انضمت أليها أخيرا كينيا وسيريلانكا ومع ذلك ظل اسمها كما هو عند التأسيس " مجموعة الـ ١٥ ".

وتستهدف المجموعة إقامة نظام تعاون لتحقيق تقدم اقتصادى فى الدول النامية وتنظيم صفوفها فى حوارها مع دول الشمال المتقدم.

السكان ١٧٩٠ مليونا .. التجارة ٧١٨ مليار دولار

تم انشاء مجموعة الـ ١٥ .. من خلال الدعوة التى وجهها الرئيس الان جارسيا رئيس بيرو عام ٨٩ على هامش القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز التى عقدت فى بلجراد فى سبتمبر عام ٨٩ بعد ان شهد النصف الثانى من القرن العشرين أتجاها من دول العالم للأنضمام للتحالفات الاقتصادية أو ما يطلق عليها التجمعات الاقتصادية.

بدأت اجتماعات قمة الـ ١٥ فى كوالالمبور يونيو عام ١٩٩٠ وتعتقد اجتماعتا القمة لدول المجموعة سنويا اما اجتماعات وزراء الخارجية مرتين كل عام احدهما على هامش الجمعية العامة والأخر قبل القمة مباشرة وتعقد اجتماعات وزراء التجارة بدأت اعتبارا من قمة كوالالمبور عام ١٩٩٧ وتتمثل أوجه التعاون بين دول المجموعة فى تنفيذ المشروعات المقامة فى اطار المجموعة عددها ٢٠ مشروعا بالاضافة إلى

إقامة المعرض التجارية وحلقات عمل رجال الاعمال على هامش إجتماعات القمة إلى جانب توقيع الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار وتشجيع عقد اتفاقيات منع الزدواج الضريبى.

تضم دول المجموعة مصر والجزائر والسنغال ونيجيريا وزيمبابوى وكينيا ومن اسيا ماليزيا واندونيسيا والهند وسيريلانكا ومن امريكا اللاتينية جاميكا والبرازيل والارجنتين وفنزويلا وشيلى ومن أمريكا الشمالية المكسيك.

تبلغ المساحة الاجمالية لدول المجموعة ٢٠٨ مليون كيلو وتمثل ١٥,٤٪ من مساحة العالم ويبلغ عدد سكان المجموعة ١٧٩٠ مليون نسمة يمثلون ٣٠٪ من اجمالى عدد سكان العالم واهم اللغات السائدة الانجليزية والهندية والاسبانية والبرتغالية والعربية.

وتتفاوت معدلات البطالة بين دول المجموعة اعلاها فى زيمباوى وتمثل ٤٥٪ واقلها ماليزيا وتمثل ٢,٨ ٪.

من أهم الانشطة الاقتصادية الزراعية وتبلغ المساحة الاجمالية الصالحة للزراعة ٣٠,١٪ من الناتج المحلى لدول المجموعة واهمها استخراج البترول وتكريره والغاز الطبيعى والصناعات التعدينية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية والحديد والصلب واجهزة الاتصالات.

يساهم قطاع الخدمات بحوالى ٥٤,٥٪ من الناتج المحلى لدول المجموعة وأهمها البنوك وشركات التعين والتجارة والسياحة والبناء ، والمقولات والنقل والمواصلات.

obeikandl.com

يبلغ حجم التجارة الخارجية السلعية ٧١٨,٦ مليار دولار وحجم الصادرات ٣٦١,٤ مليار دولار والواردات ٣٥٧,٢ مليار دولار.

ـ قمة مجموعة الـ ١٥ بين العولمة وتحديات الفقر والتنمية التكنولوجية

تعلق الدوائر السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية أمالا عريضة على النتائج الاقتصادية لاجتماعات قمة مجموعة الـ ١٥ التى افتتحها الرئيس حسنى مبارك صباح الاثنين ١٩/ ٦/ ٢٠٠٠ بمشاركة رؤساء دول حكومات وممثلى ١٧ دولة فى هذا التجمع الإقليمى الذى تأسس لأول مرة بين أعضائه فى عام ١٩٨٩.

فلم يكد يمر بعض الوقت على استضافة القاهرة للقمة الأفريقية الاوروبية الأولى التى عقدت يومى الثالث والرابع من ابريل ٢٠٠٠ بحضور حشد كبير ضم نحو ٦٧ من رؤساء الدول والحكومات الذين مثلوا قارتين كبيرتين حتى تهيأت القاهرة كعادتها لاستضافة قمة اخرى تضم هذه المرة ممثلين عن ثلاث قارات هم ٦ عن افريقيا و٤ عن أسيا و٧ عن أمريكا اللاتينية وتواجه قمة القاهرة لمجموعة الـ ١٥ هذا العام والتى تعتبر محفلا للتشاور بين عدد من الدول النامية ذات الاقتصادات والمصالح المتقاربة لتنسيق سياساتها ونشاطها فيما بينها تأثيرها على الفقراء نتيجة لظهور العولمة والنظام العالمى الجديد.

تلك التحديات التى تتراوح مابين مكافحة الفقر والبطالة والتنمية والتجارة والازمات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى وتأثير التنمية بالدور المتنامى للشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات والتى تحولت إلى امبراطوريات تجارية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

وفى مسعى جديد لمكافحة الفقر وتقليص حجم البطالة والتغلب على الأثار السلبية للأزمة الاقتصادية تسعى قمة القاهرة لمجموعة الـ١٥ إلى استمرار حشد التأييد الأقليمى والدولى إلى المبادرة الاستراتيجية الشاملة التى طرحتها هذه المجموعة على منظمة العمل الولية.

حيث تمثل مشكلة البطالة تحديا كبيرا لكل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهاجسا كبيرا يعكر صفو صانعى القرار بسبب الأثار السلبية لهذه الظاهرة على الاستقرار والأمن الاجتماعى فى هذه الدول.

وتكشف الإحصائيات الدولية فى هذا الشأن عن أن هناك أكثر من مليار شخص على مستوى العالم عاطل بلا عمل الامر الذى أثر سلبيا بدورة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية الحالية الدولية على مستوى العالم ويتزايد حجم هذه الظاهرة خطورة فى ظل تقلص حجم الاستثمار الخارجية المباشرة التى تتدفق على بعض الدول دون غيرها وعلى نحو يتفاوت بصورة كبيرة سواء بين الدول المتقدمة والنامية من جهة أو فيما بين الدول النامية نفسها ويرى خبراء مجموعة الـ ١٥ أن التعويل على الاستثمارات الخارجية المباشرة كمصدر رئيسى لحفز النمو لا يضمن للدول النامية حل مشكلاتها الكبيرة المتعلقة بالعجز فى ميزان مدفوعاتها وكذلك تمويل التنمية وتحمل أعباء الديون وتوفير فرص تشغيل كافية إلى أولئك الباحثين عن فرص عمل بين السكان.

ويدفع هؤلاء الخبراء بالرأى القائل إنه لايتعين بأى حال أن تكون الاستثمارات الخارجية المباشرة بديلا عما يسمى بمساعدات التنمية

الرسمية وأن هذه المساعدات يجب ان تصل فى حجمها إلى المستوى الذى تم الاتفاق عليه دوليا أى بنسبة ٧ ٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول المانحة.

وقد رحبت مجموعة الـ ١٥ بجهود مؤتمر الامم للتجارة والتنمية الانكتاد خاصة مايتعلق بتفهمة للقلق الذى يتناب الدول النامية إزاء عمولة التجارة والاقتصاد لاسيما من خلال المساعدة المتعلقة بالتكنولوجيا فى مجالات السياسة التجارية وتحسين كفاءة التجارة وكذلك دور الانتكاد فى العمل على مساعدة الدول النامية فى المفاوضات التى ستجرى مستقبلا فى منظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالعولمة متعددة الجنسيات يرى المراقبون أن الدور الذى تلعبه الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات بات متعاظما ومؤثرا ومثيرا للقلق نظرا لأنها تتحكم فيما تصل نسبته ألى ٨٠ ٪ من حجم التجارة العالمية وكذلك إلى نسبة كبيرة من تدفق الإستثمار الخارجية المباشرة.

وفى إطار عمليات الدمج الأخير لبعض هذه الشركات العملاقة فإن هذه الكيانات الدولية الكبيرة فى سبيلها إلى التحول إلى امبراطوريات تجارية داخل الاقتصاد العالمى الجديد.

وتكمن الخطورة من وراء هذه الكيانات الاقتصادية الضخمة على التنمية فى الدول النامية فى أن مساهمة هذا النوع من الشركات والمؤسسات الكبيرة فى التنمية إنما يرتبط ويتحدد بناء على اهدافها الاستراتيجية الذاتية والتى تقتصر دورها على البحث عن زيادة المنافسة

وتحقيق الحد الأقصى من الريحية بغض النظر عما عداه من اهداف اخرى تتعلق بمصائر الأخرين الاتفاقيات المقترحة.

١٩ دولة بالمجموعة .. بعد اعتماد إيران وكولوكبيا والرؤساء يعرضون تجارب الإصلاح .. يناقشون الاتفاقيات المقترحة

أعلن عمرو موسى وزير الخارجية أن العديد من الافكار المهمة والاتفاقيات مطروحة أما القمة .. التى اعتمدت نتائج اجتماعات وراء الخارجية كمدخل للمناقشة العامة .. قال للصحفيين أن هناك استفادة أكبر ستتحقق من خلال تدارس التجارب المشتركة .. وبالطبع يتحقق المردود الشعبى لمسيرة المجموعة من خلال الإصلاح الاقتصادى الداخلى والسياسات الوطنية التى يمكن أن تحقق الهدف المرجو عبر تنسيق هذه السياسات.

أضاف أن القمة اعتمدت توصية وزراء الخارجية بانضمام كل من إيران وكولومبيا لمجموعة دول الـ ١٥ ليرتفع عدد الدول إلى ١٩ دولة.

قال وزير الخارجية إن الجلسة المغلقة لرؤساء الوفود استمرت ساعتين .. تحدث خلالها الرئيس حسنى مبارك ومهاتير .. محمد رئيس وزراء ماليزيا وروبرت موجابى رئيس زيمبابوى ..

تحدث الرئيس مبارك عن النتائج التى توصل إليها وزراء الخارجية .. ثم استعرض باقى المتحدثين الوضع فى الدول النامية و العولمة وتأثيرها السلبية .. وأهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادى مع الارتباط بالعولمة وتجنب سلبياتها أما رئيس وزراء ماليزيا فقد تحدث عن تجربة بلاده فى الغتلب

على الأزمة الاقتصادية الطارئة .. وقدم رئيس زيمباوى شرحا للتجربة الاقتصادية ..

أكد وزير الخارجية .. أن الاتفاقيات المزمع توقيعها .. يجرى مناقشتها .. وان المناقشات مستمرة .. و أن هناك تقاربا أكثر واستفادة أكبر ستتحقق من خلال تدارس التجارب المشتركة.

معلومات إحصائية لمجموعة الـ ١٥

❖ تشكيل مجموعة الـ ١٥ ـ ١٥,٤٪ من إجمالى مساحة العالم تتوزع بين قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية.

❖ ١٧٩٠ مليون نسمة عدد سكان المجموعة ويشكلون ٣٠ ٪ من اجمالى عدد سكان العالم .

ـ تبلغ قوة العمل لدول المجموعة ٦٨٠,٥ مليون عامل يشكلون ٣٣,٤ ٪ من اجمالى قوة العمل فى العالم.

ـ أعلى معدل بطالة فى دول المجموعة فى زيمبابوى لـ ٤٥ ٪ وأقلها فى ماليزيا ٢,٨.

ـ يساهم قطاع الزراعة بحوالى ١٥,٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى لدول المجموعة.

ـ تساهم الصناعة بنسبة ٣٠,١ ٪ من اجمالى الناتج المحلى كما يساهم قطاع الخدمات بحوالى ٥٤,٥ ٪ ويعمل فى قطاع الخدمات حوالى ١٦٦,٧ مليون عامل.

ـ ٧١٨,٦ مليون دولار اجمالى حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجموعة.

obeikandi.com

ـ ٣٦١,٤ مليار دولار اجمالى حجم الصادرات.

ـ ٣٥٧,٢ مليار دولار حجم الواردات.

ـ أمريكا واليابان والصين وسنغافورة أهم الشركاء التجاريين.

ـ ٢٠,٥ ٪ متوسط معدل التضخم لدول المجموعة.

البيان المشترك فى ختام قمة مجموعة الـ ١٥ بالقاهرة:

العولمة يجب أن تضمن تحقيق التنمية وتخفيف الفقر وتضيق الفوارق بين الدول وتدعيم الحوار لبناء مشاركة حقيقة مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى:

اكدت قمة مجموعة الـ ١٥ فى ختام أعمالها بالقاهرة ضرورة أن تؤدى العولمة ألى ضمان تحقيق التنمية وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستويات المعيشة وتضيق الفوارق بين الدول واندماج جميع الدول النامية فى الاقتصاد العالمى .. ودعت القمة الى تدعيم الحوار مع مجموعة الدول الصناعية الثمانى الكبرى لارساء مشاركة حقيقية واكد مساندته لمبادرة الرئيس مبارك بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب كما أكد مساندة دول المجموعة لجهود التوصل الى سلام عادل وشامل فى الشرق الاوسط.

وأكد رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ١٥ عزمهم على العمل من أجل انشاء نظام اقتصادى دولى يقوم على الديمقراطية والعدل ، كما أكدوا أهمية أن تساهم القمة الأليفية المقررة فى نيورك فى سبتمبر القادم فى وضع اطار ومضمون التعاون الدولى بحيث يتم الأخذ بمصالح الدول النامية فى الاعتبار.

obeikandl.com

وأوضح البيان الختامى المشترك الصادر فى ختام اعمال القمة ان دول المجموعة بعد مرور ١٠ أعوام على انشائها تجدد تطلعها فى أن يسود اقتصاد عالمى أكثر تناسقاً وازدهار ، ودعا المجتمع الدولى ألى اصلاح عدم التناسق والتوازن فى الاقتصاد العالمى . بحيث تؤدى العولمة الأهداف المرجوة منها . وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ودعت إلى أن يعمل النظام التجارى متعدد الأطراف بطريقة تتسم بالانفتاح والمساواة والالتزام بقواعد ذلك النظام وعدم التمييز،ومع مراعاة البعد التنموى بشكل خاص فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وضرورة دعم أيات احكام المعاملة الخاصة والتفصيلية للدول النامية .. وأشار إلى التزام الدول النامية بالتعجيل من انضمامها لمنظمة التجارة العالمية وقال إنه تم الاتفاق على انه يجب انضمامها وفقا لاتفاقيات المنظمة بما فيها احكام المعاملة الخاصة والتفصيلية

المفاوضات متعددة الأطراف:

ودعا البيان الدول الصناعية إلى إجراء تحرير اضافى لانتقال الاشخاص الطبيعيين مشيرا إلى تمتع الدول النامية بميزة نسبية ضمن الاحكام الخاصة بالخدمات فى الاقتصاد العالمى ، واشار إلى التعسف الذى تمارسه الدول الصناعية وتتمثل فى ادراج موضوعات غير تجارية فى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وفرض حواجز غير جمركية والتعسف فى إجراءات مكافحة الدعم والاغراق وهو مادعا البيان إلى ايقافة .ورحب البيان ببدء المفاوضات المقررة فى اجندة منظمة التجارة العالمية،واكد ضرورة أن يكون الهدف من ادراج قطاع الزراعة هو

ادراجة ضمن الاحكام العامة للمنظمة مع مراعاة حاجة الدول النامية للأمن الغذائى ، ورصد عدم فتح أسواق العمالة فى الدول المتقدمة .. كما عبرت دول المجموعة عن قلقها إزاء الاجراءات التجارية احادية الجانب من الدول الكتقدمة بدعوى حماية البيئة وقال بضرورة عدم ادراج الموضوعات غير التجارية مثل معايير العمل فى أجندة منظمة التجارة العالمية . وأكد رفض دول المجموعة لأى محاولة لاستخدام مثل تلك الموضوعات كوسائل مقنعة أو مشروطة لاعاقة نفاذ الدول النامية للأسواق .. واكد البيان أهمية وجود نظام مالية ونقدية قوية على المستويين الوطنى والدولى ، واشار إلى ضرورة وضع نظام للانذار المبكر بما يحقق الاستقرار . والمشاركة والتمثيل الكافى للدول النامية فى الاصلاح الشامل للنظام المالى والدولى ومؤسساته مؤكدا ترحيبه بالتنسيق الجارى بين مجموعة الـ١٥ ومجموعة الأربعة والعشرين.

الديون والبطالة :

وأعلن البيان ترحيبه بجميع المبادرات الخاصة بتخفيف مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون وقال انها لاتعتبر كافية للمساهمة بشكل فعال فى حل . المشكلة ، واكد الحاجة إلى تحسين وتوسيع مبادرة تخفيف مديونية الدول الفقيرة ودعا إلى اتخاذ اجراءات فعالة تضمن بقدر الامكان تخفيفا فى اصل واعباء خدمة الدين وشطب الديون غير القابلة للسداد . معربا فى نفس الوقت عن قلقة لمشكلة ديون الدولية المتوسطة ومنخفضة الدخل.

وأبدت المجموعة فى بيانها عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث الخاص بالدول الاقل نموا بروكسيل ٢٠٠١ ودعا إلى الاعداد الجيد له مشيرا إلى قصور التدفقيات الرأسمالية الخارجية للدول النامية ودعا الدول الصناعية للوفاء بالهدف امتق عليه فى الامم المتحدة بتخصيص نسبة ٠,٧٪ من نتاجها القومى كمساعدات رسمية للتنمية ونسب اخرى كتدفقات للدول الاقل نموا.

ولاحظ البيان تركز الاستثمار الاجنبى المباشر فى عدد قليل من الدول النامية واكد انها رغم اهميتها لاتضمن للدول النامية معالجة عجز موازين مدفوعاتها واعباء الدين ودعا الدول المتقدمة إلى تشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية على أسس تفصيلة.

واكد البيان الدور الهام الذى يلعبه القطاع الخاص فى النمو الاقتصادى المتواصل ، وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والتشديد على دور الدولة فى توفير مناخ ملائم لعمل القطاع الخاص وتطوير وتحسين قدراته التنافسية . ودعا الشركات متعددة الجنسيات الى مراعاة الأهداف التنموية للدول النامية عند صياغة استراتيجياتها ، واهاب بالمؤسسات الدولية المعينة لدراسة اتجاهات الاندماج والتملك وتأثيرها على التشغيل وفرص المنافسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية.

كما أعرب البيان عن قلق دول المجموعة من مشكلة البطالة المتفاقمة فى معظم الدول النامية وزادت حدتها بعد الازمة المالية الاخيرة .

ودعا الى تدعيم شبكات الأمان الاجتماعى والاجراءات الاخرى لمجابهة هذه المشكلة.

واشار البيان الى مباتدرة دول المجموعة فى منظمة العمل الدولية ودعا إلى اسراعها فى تصميم الاستراتيجية المقترحة لتنشيط خلق فرص العمل فى جميع الدول النامية ، ومتابعة إعلان وبرنامج عمل قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية ، وتحليل الاثار المختلفة للازمة المالية على القطاع غير الرسمى وبرامج الحد من الفقر بالدول النامية.

الفقر ومكافحة الارهاب:

وأشار إلى مشكلة الفقر ودعا مجددا غلى بذل الجهود الممكنة للتنفيذ الكامل والفعال للقرارات والالتزامات الصادرة عن مؤتمرات الامم المتحدة ومؤسسات التمويل الالقليمية ذات الصلة والوفاء بها بشكل عاجل.

واكد اهمية التعاون والتنسيق بين الدول النامية مشيرا إلى عزم دول المجموعة على دعم الترتيبات التفضيلية مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية ، واكد أهمية اتفاقات التجارة الاقليمية للدول النامية وتعزيز التعاون جنوب ـ جنوب وقال أن مشروعات المجموعة تحتاج إلى المزيد من الدعم . ورحب البيان بإعلان عام ٢٠٠٠ كعام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأكد الحاجة إلى استراتيجية واضحة بشأنها ودعا القطاع الخاص والهيئات الوطنية المعنية إلى المساهمة فى ذلك . ورحب بزيادة التعاون الفنى والعلمى والتكنولوجى بين دول

المجموعة والاستخدام والتطبيق المتزايد بين شبكات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الاعضاء.

وتطرق البيان إلى التهديد الذىشكله الإرهاب للسلام والاستقرار على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ودعا إلى دعم التعاون الدولى من أجل مكافحة الإرهاب ،وأعلن ترحيب المجموعة بتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة للأتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب فى ديسمبر ١٩٩٩ وتحث جميع الدول على التوقيع عليها فى أقرب وقت ممكن لضمان دخولها حيز التنفيذ فى أقرب وقت ممكن .. وأكد البيان مساندته لمبادرة مصر بعقد مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود وفقا لما دعا اليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مواجهة المخدرات :

واكد البيان مجددا الإلتزام ببذل كافة الجهود الضرورية لمواجهة مشكلة المخدرات الدولية وأوصى الدول التى لم تقم بذلك بسن تشريعات وبرامج وطنية تتعلق بمكافحة غسيل الاموال قبل عام ٢٠٠٣ ، وذلك وفقا للاهداف التى ارسها البيان السياسى للدورة الخاصة العشرين للأمم المتحدة وأقر البيان التاثير السلبى للامم المتحدة واقر البيان التاثير السلبى للتجارة غير المشروعة فى الأسلحة الصغيرة والخفيفة على انتشار الصراعات وأيد بشكل كامل عقد اجتماع للامم المتحدة حول التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والخفيفة عام ٢٠٠١ ..

واكد كذلك دعم دول المجموعة لمبادرة مجموعة الـ ٧٧ حول القرار المعنون به منع ممارسات الفساد والتحويل غير المشروع للأمم والذى اعتمدته الإمم المتحدة.

توصيات دولية :

وقال ان مدوالات ومناقشات القمة العاشرة قد انتهت إلى نتائج وتوصيات على المستوى الدولى تتضمن.

أ ـ يجب ان تؤدى العولمة الى ضمان تحقيق التنمية مع تخفيض مستوى الفقر والحرمان ورفع مستويات المعيشة مع تضييق الفوارق بين الدول واندماج جميع الدول النامية فى الاقتصاد العالمى على اسس من العدل والمساواة وحدوث نمو اقتصادى مع تقليل الاثار البيئة السلبية وسيادة مبادئ الديمقراطية على مستوى العلاقات الدولية ، واحترام وتدعيم جميع حقوق الانسان بما فى ذلك الحق فى التنمية.

ب ـ إننا نؤكد مجددا الدور المحورى الذى تلعبه الامم المتحدة ووكالاتها لتحقيق تعاون وتضمان اكثر فيما بين الدول النامية وصولا لمستويات اعلى لمعيشة الشعوب وتنشيط الامم المتحدة لكى تكون منتدى لدعم التنمية الشاملة مراعاة تحقيق العدالة والجوانب الانسانية لعملية التنمية.

جـ ـ أن يمارس صندوق النقد الدولى مهامه بفاعلية مع مراعاة مصالح جميع الدول بما فى ذلك وقت الازمات ،وتطالب بصفة خاصة بتمثيل ومشاركة للدول النامية على نحو منصف فى عملية صنع القرار على المستوى الدولى ووضع المعايير فى المؤسسات متعددة الاطراف بما فى ذلك عملية اصلاح النظام المالى الدولى.

د ـ ضرورة ان تضمن المنظمة العالمية للتجارة تحقيق تجارة دولية عادلة وان تأخذ فى الاغتبار مصالح الدول النامية وبصفة خاصة تطبيق احكام المعاملة الخاصة والتفضيلية ، ويجب مساعدة الدول النامية فى تدعيم قدراتها على الاستفادة بشكل كامل من الية تسوية المنازعات للمنظمة العالمية للتجارة ، من خلال المركز الاستشارى الخاص بقانون المنظمة العالمية للتجارة ، إن المسائل غير التجارية مثل معايير العمل ، المقترح من جانب بعض الدول المتقدمة ، لا يجب إقتحامها أو ربطها بأجندة المنظمة العالمية للتجارة.

هـ ـ يجب ان تعجل الدول المانحة من جهودها لتخفيف عبء الديون وتحقيق الهدف المتفق عليه المساعدات الرسمية للتنمية وهو نسبة ٠,٧٪ من الناتج القومى الإجمالى.

و ـ تبنى اجراءات عاجلة وفعالة لعدم استخدام اجراءات اقتصادية احادية تعسفية ضد الدول النامية غير مصرح بها من أجهزة الأمم المتحدة المعنية أو غير متسقة مع مبادئ القانون الدولى.

ز ـ إعادة التأكيد على دعوة قمة الجنوب للامم المتحدة بالمشروع فى الاعمال التمهيدية لصياغة معاهدة حول منع الفساد والنقل غير المشروع للأموال.

ح ـ إننا نقر ونؤيد دعوة عدد من الدول النامية إلى وجود حاجة ملحة لمراجعة وتعميق الاستراتيجيات الحالية بشأن المديونية للتوصل الى تخفيف جوهرى وشطب للديون وذلك لضمان تحقيق نمو اقتصادى متواصل وتنمية مستدامة.

التعاون الاقليمى:

أ ـ تكثيف التعاون الاقليمى فيما بين الدول النامية وفى هذا الاطار ، على المؤسسات المالية لمجموعة الخمس عشرة العمل على تدعيم التعاون الاقليمى ودون الاقليمى لتشجيع التجارة والاستثمار البينيين فيما بين دول المجموعة.

ب ـ ترويج التجارة المتبادلة بين دول مجموعة الخمس عشر لكى تتضمن ـ كلما كان ذلك مناسبا ـ تفعيل قواعد المعاملة التفصيلية بما فى ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية (Gstp) لتسهيل التجارة فيما بين دول مجموعة الخمس عشر بمساعدة من الانتكاد والمركز الدولى للتجارة.

جـ ـ يجب على دول مجموعة الخمس عشرة والدول النامية الأخرى تدعيم الاطار المؤسس للتعاون فيما بينها وذلك لضمان التنسيق الفعال لموافقتهم واستراتيجياتهم فى المحافل الدولية.

د ـ ان يتم التعاون والتنسيق بينها على المستويين الاقليمى وفيما بين الاقليم من خلال المجموعة المنتمية اليها مثل مجموعة الـ ٧٧ ، ومجموعة الاربع والعشرين ومجموعة الخمس عشرة وذلك بهدف تدعيم الحوار بينها وبين مجموعة الدول الصناعية الثمانى "G8 " ، وكذا الدول الصناعية الاخرى لضمان اتساق وعالمية اجراءات السياسة الاقتصادية ، وضمان صياغة وتنفيذ نظام مالى دولى افضل.

وقال البيان . اننا نساند بقوة الجهود المبذولة للتوصل الى سلام عادل وشامل فى الشرق الاوسط حتى تتمكن جميع دول المنظمة من تكريس مواردها البشرية والمادية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

القمة القادمة:

ولقد اتفقنا على قبول الطلب الرسمى المقدم من جمهورية إيران الاسلامية لتصبح عضوا فى مجموعة الخمس عشرة ودعوتها للقمة الحادية عشرة فى اندونيسيا . وفيما يتعلق بطلب كولومبيا تجديد هذا الطلب بالانضمام لعضوية المجموعة وفى هذه الحالة تدعى الى القمة الحادية عشر وقد وجهنا ممثلينا الشخصيين لدراسة وتقييم المسائل المرتبطة بعضوية مجموعة الخمس عشرة بما فى ذلك توسيع العقوبة ونظم العمل وطرق ووسائل تحقيق كفاءة وفعالية المجموعة وتقديم توصياتهم فى هذا الصدد الى وزراء الخارجية واننا نرحب بامتنان بالغ بالعرض الكريم الذى تقدمت به كل من حكومة اندونيسيا لاستضافة القمة الحادية عشر لمجموعة الخمس عشر فى عام ٢٠٠١ وحكومة فنزويلا لاستضافة القمة الثانية عشر للمجموعة فى عام ٢٠٠٢ وأعرب البيان عن خالص الشكر والامتنان لشعب ورئيس وحكومة جمهورية مصر العربية لكرم الضيافة والترتيبات الممتازة التى تم اتخاذها لاستضافة القمة العاشرة لمجموعة الخمس عشرة.